

بوستر خاص بمناسبة صدور العدد 100 من مجلة المنتدى الديمقراطي العراقي

المنتدى الديمقراطي العراقي
نشرة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
المجلد الأول - الأعداد من (1 - 25)

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. (25) Dec - 2013 العدد الخمسين والخمسون (25) كانون الاول 2013
العدد 65 صدر في كانون الاول 2013
1946 / 12/10



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
NO. (1) Dec - 2006 العدد الاول (1) اديسة كانون الاول 2006
نشرة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

في هذا العدد

- الاهداف الاستراتيجية 2
- التمثيل في دولة الديمقراطية العراقية 3
- تطلعات المنتدى 5
- وسائل استراتيجية لدى المجتمع المدني 7
- التحدي السياسي العراقي والتحولات الديمقراطية 8

المنتدى يدعو مؤتمراً لتبني الديمقراطية وعلاقتها بحقوق الانسان
التحديات الالهية في العراق - الانبياء - المظاهر - المعاني 4
العمل التنظيمي القومي - العراق 6

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
المجلد الثاني - الأعداد من (26 - 50)

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. 50 Oct. 2016 العدد الخمسين - تشرين الاول ٢٠١٦
التحديات والاستعدادات العسكرية جارية لاستعادة الموصل من الارهابيين الدواعش



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. (26) Feb - 2014 العدد الثمانين (26) شباط 2014



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
المجلد الثالث - الأعداد من (51 - 75)

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. 75 Mar - 2019 العدد الخامس والسبعون - آذار ٢٠١٩
عاش الثامن من آذار يوم المرأة العالمي



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. 51 Nov. 2016 العدد الواحد والخمسين - تشرين الثاني ٢٠١٦
للموصل تُفْرَع الأجراس



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
المجلد الرابع - الأعداد من (76 - 100)

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. 100 Apr. 2021 العدد مائة - نيسان ٢٠٢١
وداعاً الأستاذ حاتم كريم السعدي (أبو كريم)
رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ومنسق تنسيقية الداخل للمنتدى



المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة شهرية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي
No. 76 Apr - 2019 العدد السادس والسبعون - نيسان ٢٠١٩
في الذكرى السادسة عشر لسقوط الصنم



100 خطوة دفاعاً عن حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

صدر العدد مائة من مجلة المنتدى الديمقراطي العراقي في الشهر العاظمي ، وبذلك تتحول الكلمة الواعية والمدافعة الحقيقية الرصينة عن الحقوق والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية الى سلاح نحارب به في هذه المرحلة العصبية، لا نملك سوى الكلمة لنشر الوعي القانوني بالحقوق والمعرفة الدستورية الغاية التي يعمل عليها المنتدى الديمقراطي العراقي دون كلل بدءاً بالعدد (1) في اواسط كانون الاول 2006 الى العدد (100) الصادر في شهر نيسان 2021 ، ومهما تغيرت الظروف وتعددت المحن يبقى صوت مجلتنا (مجلة المنتدى الديمقراطي العراقي) عالياً .

أسماء عديدة فقدناها وخسرناها في زحمة الدفاع عن حقوق الإنسان ، أسماء شخصيات عزيزة رحلت عنا بعد أن أدت واجبها بضائر صافية ، وأخرى لم تنزل تتصدر موكب الدفاع عن الحقوق الاساسية والحريات العامة والخاصة ، بقينا نرفع هاماتنا وكلماتنا عاليا من اجل أن يكون للإنسان كرامة وحرية وحقوق ، تحمل العديد من الازميلات والزملاء حالات من الترهيب والتعذيب والاختفاء القسري والقتل لكن رايتنا باقية وأصواتنا تتزايد وإصرارنا يكبر .

100 عدد من المجلة الثقافية زينتها مقالات لأسماء لامعة تشاركنا هدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون ، الجميع مدعو مهما كانت قومياتهم وأديانهم وعقائدهم للمشاركة بهذا الجهد الإنساني من اجل ان تسود ثقافة حقوق الإنسان ، وان ينتشر الوعي القانوني وتعزيز الحماية القانونية والدستورية لهذا الحق بموجب الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق والاتفاقات الدولية بهذا الخصوص .

الرسالة التي يحملها المنتدى الديمقراطي العراقي تطوعية يزيدتها تماسكاتك الأصوات الشجاعة للمنظمات الحقوقية والشخصيات الوطنية المدافعة عن بلادهم داخل او خارج العراق ، وحتى يبقى صوت الدفاع عن الحقوق والحريات عاليا ، نعمل بصدق وبشجاعة لتشخيص الخلل ووضع إصبع الاتهام على جميع أنواع الخروقات والانتهاكات والتجاوزات بحق المواطن العراقي وحقوق المكونات القومية والدينية والمذهبية وتهجيرهم من مناطقهم الاصلية بدواعي التغيير الديموغرافي ، وصولاً الى وعي قانوني يمنع تلك التجاوزات والخروقات ويضع قانوناً يعاقب مرتكبيها .

100 عدد صدر من مجلة المنتدى ضمن مسيرة الدفاع عن حقوق الإنسان وحق المواطنة ، نجد ان الكلمة سلاحنا الوحيد بدأت تثمر ودليلنا تلك الأصوات المساندة والمؤيدة لمسيرتنا خلال السنوات العاضية ، وستبقى كلمتنا الأداة التي نحارب بها للدفاع عن حقوق الإنسان المظلوم .



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة.

بيان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان حول غزو القوات التركية لمناطق وقرى في محافظة دهوك



منذ ليلة ٢٣ / نيسان / ٢٠٢١ قامت القوات التركية بهجوم وغزو عسكري واسع على مناطق عديدة من محافظة دهوك في اقليم كردستان العراق بالقصف المدفعي والضربات الجوية بالمرحوبات وطائرات (١٦-) بعمق ٩ كم داخل الاراضي العراقية في مناطق (كيسته وافاشين وميننا) وحوالي ٥٠ قرية اخرى تابعة الى نواحي بامرني وباطوفا وكانني ماسي ، وانزلت المرحوبات كوماندوس في ثلث نقاط استراتيجية في جبل كيسته والمرتفعات المطلة على قرية هرور وقرية ديشيش التي تستقر فيها قوات حرس الحدود العراقية ، مما خلق حالة فزع ورعب بين الاهالي ودفعهم الى ترك هجرة مبانهم السكنية في المنطقة في هذا الموسم لحصاد المزرعات ، وكعادتها تبرر تركيا الهجوم بحجة ملاحقة قوات حزب العمال الكردستاني في المنطقة .

ان هذه العمليات العسكرية المتواصلة من جانب القوات التركية على سيادة الإقليم وحرمة الحدود العراقية لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة ، ويعتبر ذلك انتهاكاً فظاً للقوانين والأظمة الدولية ، اننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان نطالب الحكومة العراقية وحكومة الإقليم بأن يكون لهما موقفاً حازماً ضد هذه العمليات العسكرية والتدخلات في شؤون العراق ، وتقديم شكوى الى مجلس الأمن الدولي لإيقاف هذه الغزوات التركية المتكررة ، ونناشد الإتحاد الأوروبي وقوات التحالف الدولي المتواجدة في العراق بوضع حد لهذا الغزو المستمر ، وندعو القوى الوطنية العراقية والكردستانية والرأي العام لإستنكار وإدانة هذه العمليات العسكرية من جانب الحكومة التركية .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٣ / نيسان / ٢٠٢١

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى
العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- منظمة محروابي لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / ألمانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

التجاوز على الحدود تعدي على السيادة

زهير كاظم عبود



تشكل سيادة الدول سيطرتها الكاملة داخليا على المساحة الجغرافية التي تقيم عليها ، وقانونيا وفق مبادئ القانون الدولي شروطا أساسية للأستقلال ، وتعني بسط النفوذ الكامل لسلطة الدولة والالتزام بحقوقها القانونية ، ولهذا تؤكد دساتير الدول على الأستقلالية وبشكل النظام القائم ، والعراق من بين الدول التي تؤكد ذلك ، ويلتزم برعاية حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وان يقيم علاقاته مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل .

وتقع على عاتق العراق التزامات دولية يتم احترامها والتقيدها حرفيا بما نصت عليه ، وهذه الالتزامات تقع أيضا على دول الجوار بما يقع عليها من التزامات ومصالح مشتركة مع العراق واحتراما لمواثيق العهد الدولي ولائحة حقوق الإنسان .

غير ان ما يتم تغييبه عن المختصين بالشأن القانوني في العراق وجود اتفاقيات (سرية) بين العراق وبين دول الجوار ومنها الجارة تركيا ، وفي زمن الدكتاتورية تم عقد عدد من هذه الاتفاقيات التي تخرق سيادة الدولة وتتعدى على الأستقلالية ، حيث ترجع تركيا إلى اتفاق قديم ، أبرمته مع سلطة صدام حسين ، للتوغل عسكريا وجويا ، تحت ذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ، لتسفر عن ضحايا من المواطنين العراقيين بالعشرات شهريا...دون ان يتم نشر تلك الاتفاقية في جريدة الوقائع العراقية .

ومع نهاية حقبة النظام الدكتاتوري بقيت تلك الاتفاقية نافذة لم يتم تغييرها او ايقاف العمل بها ، ووصل الأمر أن يتم التجاوز على المسافة المحددة في تلك الاتفاقية المخلة بالسيادة ، وأن يصل الأمر الى بناء قواعد عسكرية ثابتة على الأراضي العراقية ، والجانب التركي يتحجج بأنه وسع من مسافة التجاوز مع النظام الجديد ، ولم نسمع او نلمس أي تكذيب او تبرير لهذه التجاوزات ، وتكررت تلك التجاوزات المتمثلة باستخدام القوة والقصف الجوي من الجانب التركي بزعم ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ، وفي كل مرة فأنا الضحايا دائما هم من أهالي المنطقة من إقليم كردستان العراق .

واذا كان صدام يبرم الاتفاقيات التي تهدر كرامة وسيادة العراق من اجل المحافظة على كرسي السلطة فما مبرر السلطة الجديدة التي تزعم انها تتمسك بالسيادة والأستقلال والدستور ؟

لم نلمس أي اكرتار او اهتمام بالتضحيات والخسائر الناجمة جراء تلك العمليات العسكرية ، حيث يتم قتل المدنيين وتشريد أهالي المنطقة من الفلاحين والفقراء ، وتهديم بيوتهم وحرق مزارعهم ، دون ان نجد سوى عبارات الاستنكار والشجب التي لا تعيد الحياة ولا تجلب الأمان والخبر للناس .

للأسف لم توضح الحكومة الاتحادية ولا حكومة اقليم كردستان عن حقيقة وجود تلك المعاهدات التي يرفضها الشعب ، والتي تخالف الدستور ومفهوم السيادة ومبدأ عدم التجاوز على الدول ونبذ سياسة التعدي والأعتداء والاحتلال ، وحرري بمجلسي النواب في بغداد واربيلا أن يوضحا بشفافية وصدق صحة التنازلات والاتفاقيات التي تم إبرامها مع الجانب التركي وأسباب ذلك .

أن ملاحقة عناصر سياسية مناوئة لدولة ما خارج حدودها لايمتدحها الشرعية والمنطق الذي يسمح لها بالملاحقة ، وكل جريمة تقع فوق الأراضي العراقية تكون من اختصاص القضاء العراقي التحقيق فيها والمحاكمة ، مثلما ان كل ملاحقة او جريمة تقع فوق الأراضي التركية تكون من اختصاص السلطات التركية .

لم يكن الاعتداء السافر الذي نفذته القوات التركية الواسع وعلى مناطق متعددة في محافظة دهوك الاعتداء الأول ولا الأخير ، حيث سبق وان وقعت مثل هذه الاعتداءات القاسية على مواطنين عراقيين مدنيين وأمنيين خسروا فيها أرواحهم وبيوتهم واستقراهم دون ان يجذوا من يدفع عنهم هذا الاعتداء ، وغالبا ما يقع الاعتداء العسكري بالقصف المدفعي مصحوبا بقصف جوي من طائرات عسكرية تركية تخترق الأجواء العراقية ، والأمعان بأصرار على عدم احترام السيادة العراقية والأستهانة بحق العراق وانتهاكا للقانون الدولي والمعاهدات الدولية .

ان تقديم شكوى الى الأمم المتحدة يعد طريقا قانونيا لإيقاف التعنت والتجاوز الذي يتكرر من الجانب التركي ، بالإضافة الى ايقاف الأستيراد وهو بشكل عصب ومورد كبير للدولة التركية وهي تعيش اليوم أسوأ مراحلها الاقتصادية .

ولايمكن ان يتم السكوت عن جملة الاعتداءات التي تكررت من الجانب التركي ، وان نولي أهمية كبيرة لإيقاف هذه التجاوزات وإنهاء كل أشكال التواجد العسكري والأستخباراتي التركي فوق الأراضي العراقية ، وان تكون أصوات الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المعنية من المجتمع المدني أول المهتمين عن هذا الجانب والمدافعين عن سيادة والأستقلال وكرامة العراق .

هل يجوز لأحزاب مدنية ويسارية ديمقراطية التحالف مع أحزاب سياسية طائفية ولها ميليشيات مسلحة ؟

د. كاظم حبيب



وتبعيته وضمن عدالة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي ... إلخ.

إن هذا المقال مكرس لبلورة الموقف من مبدأ أساسي دستوري واحد هو: وجود دولة مستقلة ذات سيادة تحتكر السلاح والعمليات العسكرية بوفق الدستور والقوانين المقررة، كما تنظم عملية حمل السلاح الفردي، وتمنع بالمطلق وجود تنظيمات عسكرية موازية للقوات المسلحة وميليشيات مسلحة أو سلاح منفلت، كما تمنع تشكيل أو امتلاك الأحزاب والقوى السياسية لتنظيمات وميليشيات مسلحة تحت أي واجهة سياسية أو دينية كانت.

من هذا المنطلق فلا يجوز لأي حزب سياسي في العراق تشكيل ميليشيات مسلحة خاصة له، وهذا يتضمن منع وجودها وأي نشاط عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي تقوم به باعتبارها خروجاً عن الدستور والقوانين المرعية يعاقب عليه القانون، وأن وجدت قوات موازية وميليشيات مسلحة، كما هو الحال في عراق اليوم، حيث توجد عشرات التنظيمات الميليشياوية المسلحة والخارجة عن وعلى القانون والمناهضة للدولة وسلطاتها وسياساتها وإجراءاتها، والمعادية لحرية الشعب وحقوقه الديمقراطية وحياته، يستوجب حلها ومنع أي نشاط لها، وأن تطلب ذلك استخدام القوات المسلحة الرسمية لحلها ونزع أسلحتها ومحاسبة أفرادها.

استناداً إلى الدستور العراقي والقوانين المرعية لا يجوز للأحزاب الوطنية المدنية والديمقراطية، ومنها اليسارية طبعاً، التعاون بأي شكل كان مع أحزاب سياسية تمتلك ميليشيات مسلحة أو توافق على وجودها ونشاطها تحت أي ذريعة كانت، إذ إنها تدوس بذلك على بنود ومضمون الدستور والقوانين

في عمل الدولة:

** دولة تلتزم باحترام جميع القوميات وتتعامل معها على قدم المساواة دون تمييز بين كبيرها وصغيرها في مجتمع متعدد القوميات وتستجيب لحقوقها ومصالحها، مع احترام الخصوصيات الإنسانية للهويات الفرعية دون تغليبها بأي حال على هوية المواطنة المشتركة والمتساوية.

** دولة تلتزم بمبدأ المواطنة الحرة والمتساوية والمساواة التامة بين الإناث والذكور، والتخلي تشريعاً وتعاملاً عن الذكورية المستفحلة في العراق ومحاسبة ممارسي التمييز ضد المرأة:

** دولة، إذ ترفض تدخلها في شؤون الديانات، ترفض تدخل الحوزات والمؤسسات الدينية والأحزاب الدينية في شؤون الدولة الديمقراطية، لكيلا يلحق الضرر بالدولة والدين في آن واحد:

** دولة ترفض إقامة أحزاب سياسية على أسس دينية أو مذهبية - طائفية أو عرقية، إذ لا وجود للأعراق أساساً، كما ترفض تشكيل وامتلاك الأحزاب والقوى السياسية لتنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية أو ممارسة العنف والسلاح:

** دولة ينظم دستورها وقوانينها العلاقات في دولة اتحادية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومجالس المحافظات من حيث إقرار صياغات قوانين سليمة وواضحة وحديثة لصلاحيات وواجبات كل منها:

** دولة تستند إلى مجلس قضاء أعلى ومحكمة اتحادية مستقلتين عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ولهما قانونيهما المستقلتين .

** دولة تحترم شعبها وإرادته ومصالحه من خلال وضع موارد البلاد المالية وثرواته الطبيعية وقدرات شعبها وكفاءاته المتنوعة في خدمة عملية التنمية الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتخليص الاقتصاد الوطني من تخلفه وتشوّهه الريعي والبنوي

حين يجري الحديث عن الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي من جانب الأحزاب السياسية المدنية واليسارية الديمقراطية، فهذا يعني أنها تدعو إلى الالتزام الثابت بالمبادئ والأسس والقيم والمعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الديمقراطية في بناء الدولة بسلطاتها الثلاث والمجتمع. وهذا يعني أنها:

** دولة تقوم بموجب دستور مدني ديمقراطي علماني، يستند إلى الفصل الصارم بين السلطات: بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية ومؤسساتها، وسلطة القضاء المستقلة:

** دولة تستند في تشريعاتها ونشاطاتها إلى مبادئ حقوق الإنسان واللوائح والعواثيق الدولية الصادرة بهذا الخصوص وتحترم إرادة ومصالح شعبيها، كما ترفض العنصرية والطائفية السياسية والتمييز بمختلف أشكاله وصور ظهوره وترفض التطرف والكرهية وأثارة الأحقاد والعنف السياسي والاجتماعي:

** دولة تحترم استقلالها وسيادتها الوطنية وترفض التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية من أي دولة كانت، كما ترفض التدخل في شؤون دول أخرى:

** دولة تعتمد مبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة عبر انتخابات برلمانية عامة ومحلية نزيهة وعدالة وفق قانون ديمقراطي عادل. كما تحترم قوى المعارضة السياسية وحققها في التعبير عن آراءها ومواقفها بالصيغ التي تراها مناسبة:

** دولة تحتكر السلاح والعمليات العسكرية بموجب الدستور والقانون، وتنظم عملية حمل السلاح الفردي، وتمنع بالمطلق وجود تنظيمات أو قوات موازية أو ميليشيات مسلحة أو سلاح منفلت:

** دولة تلتزم بالحياد التام إزاء جميع الديانات والمذاهب وتحترم اتباعها دون استثناء. وهي الدولة التي يطلق عليها بدولة القانون والعلمانية. والعلمانية ليست أيديولوجية بل قاعدة ديمقراطية

العراق بحاجة الى دولة تصنع أمة

المرعية التي تحرم وجود ونشاط مثل هذه الميليشيات المسلحة.

أ.د. عامر حسن فياض



عبر التاريخ تشكلت الوحدات السياسية تحت مسميات متعددة (دولة مدنية - ولاية - امارة - مملكة - حاضرة - امبراطورية - دولة) وتحكمت فيها ثلاثة قوانين جدلية متداخلة هي قانون تنازع الارادتين الداخلية والخارجية وقانون تنازع التفكيك (التجزئة) والتركيب (التوحيد) وقانون تنازع الهويات، وتلك القوانين بحكم جدليتها فانها ترابط الوحدة السياسية في بداية التشكيل، وحتى انهياره لترجع مرة اخرى تسجل حضورها في اعادة التشكيل وهكذا. وبقدر تعلق الامر بالتجربة العراقية في بناء واعادة بناء الدولة نتلمس حضور

وفاعلية هذه القوانين الجدلية، فالدولة العراقية العشرينية في التأسيس شهدت تنازع الارادتين البريطانية والعراقية واستمر هذا التنازع وعبر عن نفسه مره بغلبة الارادة البريطانية على الارادة العراقية (احتلال العراق) ومره بقوة حضور الارادة العراقية (ثورة العشرين). ثم تواصل هذا التنازع بين ارادة الخارج و ارادة الداخل على امتداد تاريخ العراق الملكي، ثم الجمهوري وصولاً الى الاحتلال الاميركي للعراق، ليعود هذا القانون السجالي الجدلي ويستمر التنازع حتى اليوم بين ارادة الخارج (الاميركي بشكل خاص) و ارادات الداخل العراقي في اعادة بناء الدولة التي انهارت عام ٢٠٠٣.

وعن هذا القانون نسجل حقيقة مفادها بأن ارادة الخارج الدولي والاقليمي لا تريد للعراق اكثر من أن يكون كيانا او مجموعة كيانات سياسية تعيش في حالة ما قبل الدولة، وتلك الارادة الخارجية الغالبة، تتغذى من غفلة الارادات العراقية عن اهمية بناء الدولة العراقية الحديثة.

وعن القانون الجدلي الثاني (قانون التجزئة والتوحيد) هو الآخر سجل حضوره وفاعلية تأثيره عند تشكيل الدولة العراقية العشرينية، عند تركيب ثلاث ولايات عثمانية (بغداد - الموصل - البصرة) مقابل تفكيك (مشكلة الموصل) وحصل التنازع ويظل هذا القانون مشغولاً حتى يومنا هذا عندما تثار اشكاليات هل العراق واحد ام اكثر . الموصل لمن؟ كوردستان لمن؟ الربع الخالي لمن؟ الفيدراليات اتحاد ام انفصال؟ والاكثر اهمية ان على الارض نتلمس قوة التفكك والتجزئة التي تتغذى على غفوة الاطراف العراقية عن ادراك اهمية التوحيد لنجاح مسار بناء الدولة في العراق.

وعن القانون الثالث (قانون تنازع الهويات)، فالعراق عاش ويعيش تنازع الهويات الفرعية غير السياسية، بل غير الصالحة لتكون هويات سياسية، وهكذا كل المجتمعات السياسية التي تعيش حقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي، فإنها لا تتمكن من بناء او اعادة بناء دولة، اذا انتقت واحدة من الهويات الفرعية لتعلو بها الى مستوى الهوية السياسية للوطن ككل، لان فرض هوية نوع قومي او ديني او مذهبي كهوية سياسية لوطن متنوع سيؤدي الى تقاتل الهويات لا تعايشها. ولا خلاص الا باختيار هوية المواطنة التي لم تأت بعد اي هوية الامة العراقية ولا تتشكل هذه الامة الا ببناء دولة عراقية، تقوم على الافراد المواطنين لعلهم الجماعات القومية والدينية والمذهبية، لأنك اذا اردت مواطناً ستجده في كل التنوعات على امتداد كل العراق، واذا اردت شيعياً فلن تجده لا في وسط الشيعة، الذين هم ليسوا في كل العراق، وكذلك الحال اذا اردت سنياً او مسيحياً او كردياً او تركمانياً فلن تجدهم في كل العراق، بل في اجزاء منه وكل هوية من هويات هؤلاء لا تصلح ان ترتقي الى مستوى الهوية السياسية لكل العراق، وان غلبة الهويات الفرعية على الهوية السياسية الوطنية العراقية، تضع العقبات امام بناء دولة العراق الحديث وان فرحة علو هوية فرعية الى مرتبة هوية سياسية للعراق وغلبيتها على بقية الهويات، هي فرحة قصيرة ومؤقتة غير معمرة ولا تعمر دولة وعلى اصحاب الهويات الفرعية القومية والدينية والمذهبية، أن يدركوا أوهم هذه الفرحة لأنها ستنتهي جعل هوياتهم الحضارية او الدينية او المذهبية او الاجتماعية متقاتلة مع غيرهم وقائلة لهم في آن معا.

باختصار العراق بحاجة الى أن يكون دولة مواطنة تبني امة سياسية (امة عراقية) تحتضن جميع هوياتها غير السياسية القومية الحضارية المتنوعة، وهوياتها الدينية والمذهبية المتنوعة وهوياتها الاجتماعية العشائرية المتنوعة.

إن الدستور العراقي يحرم قيام أحزاب على أساس عرقي، أي التي تدعو إلى الكراهية والأحقاد بين القوميات وليس إلى التآخي والاحترام المتبادل، بهذا فإن الأحزاب السياسية القائمة على أسس عنصرية أو معادية للقوميات أو قائمة على أسس دينية ومذهبية (أحزاب طائفية سياسية)، يعتبر وجودها مخالفة صريحة للدستور أولاً، والتعامل أو التحالف معها يعتبر من الناحية الدستورية مخالفة أيضاً ثانياً، ويفترض أي يتدخل القضاء المستقل لمنع قيام مثل تلك التحالفات السياسية المخالفة للدستور.

إن هذا الموقف المبدئي، على وفق قناعتني الشخصية، غير خاضع للاجتهاد، وهو يختلف عن إمكانية وأهمية التعاون والتعامل والتحالف مع قوى سياسية مؤمنة بهذا الدين أو ذلك، ولكنها ترفض العنصرية والطائفية السياسية وترفض تشكيل تنظيمات ميليشياوية مسلحة وتعتمد مبدأ الفصل بين الدين والدولة وقيام دولة ديمقراطية ومجتمع مدني ديمقراطي، إذ أن الدولة الديمقراطية العلمانية ليست ضد الأديان والمذاهب، وليست ضد القوميات ومصالحها وحقوقها المشروعة والعادلة، بل هي تؤكد حيادية الدولة بين الأديان والقوميات وتلتزم الدفاع عن حقوق الجميع دون التدخل في شؤونها. كما أن هذا الموقف المبدئي لا يمنع العمل لتوفير قواعد تلك الأحزاب، التي تشكلت على أسس خاطئة ومضرة ومتعارضة مع الدستور العراقي، وكسبها على الموقف الصائب والمدافع عن مبدأ الوطن والمواطنة الحرة والمشاركة والمتساوية ورفض الهويات الفرعية القاتلة التي تحط من هوية المواطنة المتساوية والموحدة.

إن العراق الراهن مليء بأحزاب سياسية لا يستند وجودها إلى الدستور العراقي أولاً، بل هي طائفية ذات وجهة تمييزية مناهضة لأتباع الديانات والمذاهب الأخرى ثانياً، وهي في الغالب الأعم تمتلك ميليشيات طائفية مسلحة ثانياً، وتعتبر أذرعاً ممتدة في داخل العراق وتابعة لدول أجنبية، لاسيما لإيران، وبعضها القليل لدول الخليج وتركيا رابعاً. ومعنى هذا إن العمل السياسي معها أو التحالف وإيها يعتبر مخالفاً لدستور البلاد ولمضمون الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومصالح الشعب بجميع قومياته والوطن، إضافة إلى مخالفته للنظم الداخلية وبرامج الأحزاب المدنية واليسارية الديمقراطية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي. أتمنى أن تصل هذه الرؤية لكل القوى المدنية واليسارية الديمقراطية بأمل أن تفهم وتغتني وتتعلم من تجارب العقود والسنوات المنصرمة في النضال الوطني الديمقراطي الجاري لتغيير واقع العراق المأساوي الراهن.

عيد العمال .. بلا عمال

حسين رشيد



في الاول من ايار من كل عام نحتفل باليوم العالمي للعمال، عيد التضامن الأممي، والنضال من أجل عالم خالٍ من الاستغلال، والتمييز، والقمع، والاضطهاد ضد أبناء الطبقة العاملة. وإستذكارا لنضالات وتضحيات العمال العراقيين، ولتعزيز التضامن مع العمال في أرجاء المعمورة، دفاعاً عن حقوقهم في العمل، والأجور المستحقة، والضمانات الاجتماعية والحياة الكريمة، لكننا كما في الاعوام التي خلت، نحتفل دون هدير آلات المعامل، ودون مسيرات عمالية كبيرة، ودون صناعة وطنية ترفد السوق المحلية بشتى البضائع والسلع، ودون أي حراك برلماني أو حكومي لتشريع قوانين تعيد الروح للصناعات الوطنية، وتحفظ كرامة العمال والكادحين وتضمن حقوق عمال القطاع الخاص في الضمان الاجتماعي والصحي.

تدعي الحكومة مرارا ان «شركات التمويل الذاتي» شركات خاسرة، وهذا ما يوجع القلب لمرارته، إذ تتجاهل الحكومة والحكومات السابقة، اسباب الخسارة التي صنعها اهمالها المتعمد للصناعة الوطنية وليس بفعل العمال. متناسية في الوقت ذاته ماضي هذه الشركات، حين كانت منتجة ورابحة، وترفد ميزانية الدولة بأرباح كبيرة، ومساهمتها في خلق اقتصاد وطني موحد، ما كان يساهم في ترسيخ اللحمة الوطنية والتعايش السلمي.

مارس سياسيو العراق الجديد انتهاكا واضحا وصارخا، بحق الشعب عامة وعلى الأخص كادحيه من عمال وفلاحين ومن شغيلة اليد والفكر عندما فشلوا (أو أهملوا) في توفير الأمن والخدمات، اللذين يعدان من اساسيات العمل والانتاج، مكملين بذلك ما بدأه نظام البعث الذي استشعر خطر العمال وتنظيمهم النقابي، لذا اتفقوا على ابقاء الامر على ما هو عليه والاكتفاء بالوعود والعهود، التي لا ترمى النور أبدا رغم كل خلافاتهم المعلنة والسرية، لكنهم يتفقون على تعطيل الطبقة العمالية، وكبح تطلعاتها في عراق ديمقراطي يضمن لهم حق العمل والانتاج والعيش الكريم، لا الجلوس في البيوت وانتظار المنحة الشهرية التي باتت منة حكومية.

تلخّ الأزمة الاقتصادية والمالية، التي تعصف بالبلاد منذ سنين، بسبب التخطيط الاقتصادي والاعتماد المباشر على واردات النفط، على اهمية اعتماد معالجات وتوجهات مغايرة، تاخذ بنظر الاعتبار الصراع العالمي حول الانتاج النفطي، وانتهيار الاسعار بين اوانة واخرى، والمحاولات العالمية الرامية الى ايجاد بدائل عن النفط بما يسمى الطاقة النظيفة او البديلة، الغاية من هذه المعالجات التي يفترض ان تكون سريعة ومدروسة تنويع الاقتصاد، وتنمية القطاعات الإنتاجية، وحماية المنتج الوطني وإعادة الحياة إلى الشركات المملوكة للدولة، والمعطلة حاليا لشتى الاسباب والمسببات، مع انشاء الصناديق السيادية التي يمكن ان يستفاد منها اوقات الازمات الاقتصادية. كما يتطلب مراجعة سياسة الركض وراء سراب السوق المفتوحة والليبرالية الجديدة، التي تحولت الى اثقال على العديد من الدول التي اختارتها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعظيم موارد الدولة من القطاعات الإنتاجية والصناعة والزراعة لأجل المحافظة على العملة الصعبة، والحد من الفساد في المنافذ الحدودية الذي بات منفذا واسعا للثراء غير الشرعي.

نوال السعداوي .. كيف أرثيها وهي أول الوعي

بلييس حميد حسن



كيف أرثيها وهي أول الوعي؟ كيف وهي أول إحساسني الشجاع بأوثني التي أفخر بها، وأول كلمات التمرد على البالي والاداساني والمنحط؟ كيف أرثي مرآتي لجمالي وحيي للحياة والتوق لعالم أكثر عدلاً؟ كيف أرثي من كونت عقليتي الثائرة على الظلم؟ وكيف أرثي ماسرني بعروقي بكل سنوات عمري، فكان جزءاً من شخصيتي، بقوتها ومنعتها أمام الظلام ودروبه الضيقة المؤدية الى التراجع والقبول بالانسحاق وأقنعة المسخ كما الجواربي والخادما.

كيف أرثي من جعلني ألمس عرشني وأرسي ملوكيتي الجميلة وسيادة روحي برقة وحنان وليست باستبداد وقسوة وتعد.

كيف أرثي نضالي، ومواقفي الحقّة مع الفقراء والمظلومين، وبذرة العدالة التي زرعتها في عقلي تلك المرأة العظيمة المتحدية حين رجموها كالأنبياء؟ كيف أرثيها بعد عمر من القهر، والعطاء، والفكر، والتضحيات، والغربة؟

كيف أرثي الزهد بالشهرة والجوائز، والتقرب الى السلاطين والرؤساء، وأصحاب النفوذ والمال؟ كيف أرثي دفاعة الروح والخلق، والإبتسامة الباقية رغم السنين العجاف؟

كيف أرثي الطفولة، والمراهقة، وارتجاف القلم، والفكر، والبعد ونقطة الصفر؟

كيف أرثي حقالة الوجع والمعاناة، والقضية الكبرى، والتحدّي اللامتناهي؟

كيف أرثي تمازج الأدب، بالسياسة، بالفكر، بالطب، بالوطنية، بالقومية، بالأفمية، بالروح الانسانية، بالعالم؟ وهل يرثي العالم؟

كيف أرثي السهل الممتنع بصعب القيم، والعلوم، والافكار، وديمومة العقل البشري ولذة الحياة؟

ليس الوجع الذي يمسك قلبي ولساني، وليس هو الحسرة من فقدان، فالفقيدة

الدكتورة نوال السعداوي حاضرة أبدا بكل ما أعطت، وكتبت، وناضلت ولن تغيب أبدا.

فصص كثيرة هي، وروايات لاتنتهي هي، ومسلسلات وأفلام وكتب للتحدّي والوطنية والعطاء الانساني هي، ودروس لا طائل لها من البذل، والتعلم، والرسم بالعقول والقلوب والأرواح هي.

مثلها لا يرثي بل يستشهد به ويعقله وحياته أهد الدهر عذرا لحزني الكبير وتنشطي أفكارني ياروح معلمتنا الأولى في النضال

يامن تهجيننا على يدك خطواتنا الأولى منذ المدرسة حتى شغف الحياة بكل تفاصيلها الى بلوغنا الزهد معك أنت، ومع فكرك النبيل الذي لم يقف عند منعطف إلا لأرقى مما كان ..

كيف أرثي الدكتورة المناضلة الأدبية، المفكرة نوال السعداوي، فمثلها لاترثي ولا تذرف عليها الدموع، إنما نطلق لها صرخة وعد بأن الدرب الذي حفرته بالألم والحرمان والتضحيات لن ينتهي، لأننا عليه نسير ونحلم بغد أجمل للبشر، وبمعاونة أقل للإنسان، وتباً للدموع حين تهمل وتنسى عرش عظمتها فتبرق على خجل منا لنعود نيكى كما تيكى الأطفال الأمهات وقت الشدة والفقء ..

ارتفاع الأسعار كارثة على الفقراء وأصحاب الدخل الضعيف

مصطفى محمد غريب



حججاً من بينها « تثبيت سعر الدولار الجديد في موازنة ٢٠٢١ الحالي ، وبدلاً من اعتبارها ظاهرة مؤذية لفئات واسعة من الشعب والعمل على إيجاد حلول إيجابية للوقوف ضد ارتفاع الأسعار تذهب لوضع اللوم على عاتق فئة « جشع التجار فقط» وهذا اللوم قد يكون صحيحاً في جوانب معينة لكنه ليس السبب الوحيد فهناك أسباب أخرى كما هو معروف مثل حالة العرض والطلب وظروف أوضاع الدولة وفي مجال الإنتاج وغيرها، بينما في الحقيقة إن انخفاض سعر الدينار أمام الدولار مع حدوث تضخم أعلى فهو يؤدي أيضاً إلى ارتفاع الأسعار بجانب ضعف شراء العملة النقدية « الدينار مثلاً»، إن غول ارتفاع الأسعار بشكل عشوائي أو منظم يدمر النسيج الاجتماعي والعائلي ويهدد معايير السلم الاجتماعي والتضامن أمام الملتمات .

فالركض خلف لقمة العيش واستمرار ارتفاع الأسعار وبخاصة المعيشية يدمر الطاقات البشرية ويزيد من فقر وإملاق ملايين من الطبقات والفئات الكادحة أصحاب الدخل الضعيف فضلاً عن تأثيره حتى على الفئات الاجتماعية المتوسطة، فهو وباء بالنسبة لهم وهو يعبئ جيوب الطبقة المالكية والطبقة الرأسمالية والفئات البرجوازية البيروقراطية و الطفيلية التي تعيش على سرقة قوة ملايين من البشر، إن ارتفاع سعر الدولار الذي استغل في رفع الأسعار أمام أنظار الحكومة لا يؤرق المواطن فحسب بل يدمر طاقاته وكان المفروض بالحكومة والقوى المتنفذة التي تقودها أن تقوم باتخاذ تدابير وقائية لإيقاف ارتفاع الأسعار ومحاسبة المستغلين لارتفاع سعر الدولار وهبوط سعر الدينار العراقي الضعيف أصلاً، كان المفروض بدلاً من الفساد والفاستدين ومن مليارات الدولارات المسروقة من قوت الشعب أن يجري دعم العملة العراقية والعودة لقوتها السابقة ، الأذان مغلقة بالشعير الأحمر أمام المطالب المشروعة لملايين العراقيين التي طرحت من قبل القوى الوطنية والديمقراطية وانتفاضة تشرين المجيدة ، نقول بكل صراحة أرحموا المواطن الذي ابتلى بالفساد والمحاصصة وارتفاع الأسعار .

الفرد العراقي العام الذي لا يتعدى الـ « ٥٠ ألف دينار وفي بعض الحالات ٨٠ ألف دينار» ولا بأس أن نذكر هناك مئات الآلاف رواتبهم لا تزيد عن « ٢٥٠ ألف دينار» فاذا اقل عملية جراحية بسيطة في مستشفى حكومي تقدر ثمنها بالدولار « ١٠٠٠ ألف دولار أي تقدر حوالي ١,٢٥٠٠٠ دينار» فليتصور العجز الأوضاع القاسية والصعبة على المواطنين الفقراء ولدي مثال خاص عن صديق مقرب جداً « أن زوجته نتيجة امراض المفاصل أصيبت غضاريف ركبتها بالسوفان الشديد حتى منعها من المشي البسيط وأمست قعيدة الفراش، وبعد مراجعات عدداً من الأطباء ومستشفيات عديدة قرر أحد الأطباء الأخصائيين في مجال المفاصل والعظام إجراء عمليات تبديل مفصل الركبتين كلفتنا حوالي ٨ ألف دولار» وانت تعرف راتبه حوالي ٨٠٠ ألف دينار فتوجهت للأهل والأقرباء والبعض من الأصدقاء واستطاعت بعد جهد جهيد إجراء العمليتين على مرحلتين متباعدين نسبياً الأولى مستشفى خاص كلفت «٥٣٠ ألف دولار» والثانية مستشفى حكومي كلفت « ٢٧٠ ألف دولار » مع العلم ان الدكتور الأخصائي الثاني لم يأخذ أجوره في العملية الثانية دعماً لوضعنا المادي الضعيف»

أي مصيبة حلت في القطاع الصحي وعلى كافة الصعد الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها، أمام مصائب العمليات الجراحية الأكبر والأهم وقضايا العلاجات الطبية التي تكلف المواطن مبالغ هائلة لا طاقة له عليها، إن هذه الأوضاع المتردية والأجور العالية للأسعار في مجال الصحة والأدوية وغيرها وهذا يلزم أوضاع الأسعار وارتفاعها في مجالات أخرى ومقارنتها مع دخل المواطنين الضعيف والأجور الأقل والنسب الكبيرة من البطالة وعدم وجود عمل للمعيشة وبهذه المناسبة فقد ذكرت وزارة التخطيط الاثنين ١٩ / ٤ / ٢٠٢١ إن مؤشرات الفقر ارتفعت بارتفاع سعر الدولار وقال السيد عبد الزهرة الهنداوي المتحدث باسم الوزارة في تصريح صحفي « بعد رفع سعر صرف الدولار فإن مؤشر التضخم ارتفع ما يقارب ٥ ٪، بينما ارتفعت مؤشرات الفقر الأولية بنسبة ٢٦ ٪ إلى ٢٧ ٪»، وأشار عبد الرحمن مياح ممثل البرنامج الغذائي في العراق « أن ١٠ ٪ من العراقيين ليس لديهم ما يكفي من الطعام، وأن ٣٥ ٪ يضطرون إلى شراء الأغذية الرخيصة».

ومثلما اشرفنا ان قرار الحكومة العراقية نهاية ٢٠٢٠ برفع سعر الدولار من (١٢٠٠ إلى نحو ١٤٥٠ دينار) أدى إلى ارتفاع في الأسعار وزاد الطين بلة ان جائحة كورونا زادت من نسبة الفقر حسب ما اشارت اليه مصادر موثوقة ، والحكومة وتحديداً وزارة المالية رفضت كل المقترحات في إعادة صرف الدولار للسابق وهناك

الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة وأصحاب الدخل الضعيف هي التي تدفع أكثر فأكثر من قوتها اليومي ضريبة الغلاء بسبب ارتفاع الأسعار وقضايا أخرى تلزم السياسة العشوائية والاستغلالية وهيمنة القوى صاحبة القرار والقوة المالية المهيمنة على الحكم والاقتصاد التي تستفيد من ارتفاع الأسعار لزيادة أرباحها وكسبها اللامشروع ، ارتفاع الأسعار المستمر في العراق عبارة عن ظاهرة مزمنة لازمت معيشة أكثرية المواطنين ، هذا الالهي الذي يحرق الأخضر واليابس هو مأساة يواجهها المواطنين الفقراء أصحاب الدخل الضعيف ، وهي كطاحونة الحبوب التي تطحن عظام وجيوب الناس حتى أصحاب الدخل المتوسط فكيف الأجراء والفقراء والذين يفتشون القمامة، المواطن العراقي ظل خلال الخمسين سنة أسير الضائقة الاقتصادية ما عدا فترات قصيرة جداً وفي كل أزمة سياسية داخلية أو خارجية تتصاعد وتيرة الأسعار وبخاصة المواد المعيشية الأساسية وتبقى الآثار العاسوية لارتفاع الأسعار فترات طويلة إلا أن نتائجها التدريجية ترجم على واقع حال أكتاف الطبقات والفئات الكادحة وعموم الفقراء من المواطنين ليزداد فقرهم وتتعدى موارد حياتهم ، وكلما ارتفعت الأسعار تتلازم معها ارتفاع نسب البطالة والفقر وهذا يصيب المجتمع كوارث عديدة وفي مقدمتها الأوضاع الصحية التي بدورها تحتاج إلى إمكانيات مادية وبخاصة إذا كان القطاع الحكومي في مجال الصحة متردي وغير جيد مثلما نراه في العراق وبالتالي أن اللجوء إلى المستشفيات الخاصة والأطباء الأخصائيين مرتفعي الأجور كارثة مدمرة ، وهنا تقتصر المراجعات لهذه القطاعات الخاصة على إمكانيات مادية مرتفعة نسبياً لا تقدر عليها الفئات الكادحة وأصحاب الدخل الضعيف وبالمناسبة ونحن نشهد خلال السنين الأخيرة ارتفاعات في الأسعار وبخاصة المواد المعيشية وأثمان الأدوية وأجور الأطباء والمستشفيات الخاصة التي انتشرت كالنار في الهشيم لعدم الثقة بالمستشفيات والمستوصفات الحكومية التي هي دون المستوى المحدد في قرارات وتوصيات منظمة الصحة العالمية وحتى منظمات الصحة الوطنية ، فعلى سبيل المثال إن اقل ثمن لمراجعة الطبيب الأخصائي في مجال القطاع الخاص « المعاينة والأشعات وتحليلات بسيطة وغيرها تكلف المواطن أكثر من « ٢٥٠ ألف دينار» وقد يكلف أكثر من هذا المبلغ بكثير، وإذا تزامن مع ذلك مراجعة المستشفيات الخاصة وأجور الرقاد والمتابعة فقد تصل المبالغ إلى المليون وأكثر هذا بدون إجراء عمليات جراحية ذات الأثمان الخيالية والاستطورية القياس بدخل

خطر التصحر يدهم أرضنا المعطاء

ابراهيم المشهداني



يمكن التوقف عند التعريف المتداول في العديد من الدراسات الاقتصادية عن التصحر بكونه تناقصاً في القدرة الانتاجية للتربة نتيجة لسوء استخدام الانسان لها أي طغيان الجفاف على الأراضي الزراعية مما ينتج عن التفاعل الدائم والمتبادل بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية ينعكس على شكل تأثيرات

على الأنظمة الحيوية الطبيعية على المدى الطويل. وظاهرة التصحر وإن كانت عالمية بأسبابها ومسبباتها فلها في العراق اسباب تختلف ببعض النواحي عما يجري في الدول الأخرى، فالعراق يواجه هذه الظاهرة بوتيرة متصاعدة وهو في قلب المشكلة، فإن من أسبابها نقص المياه، لكن نسبة التصحر في الأراضي العروية تصل إلى ٧٠ في المائة وهنا تكمن الخطورة على مستقبل القطاع الزراعي وبالتالي على الاقتصاد العراقي ككل وتمتد الآثار إلى مختلف القطاعات الأخرى، وإذا لم تتخذ الدولة الإجراءات المنوطة بها فإن الأراضي الصالحة ستصاب بداء التصحر كما أن الأمن الغذائي وهو المهم سيتعرض إلى نكبة حقيقية.

ومن دون شك فإن تجريف البساتين والمناطق الخضراء لأغراض السكن أو أية توجهات ضارة بالزراعة أو تراجع في الأنشطة الزراعية يؤدي إلى إهمال الأرض الصالحة للزراعة، كما أن السياسة الزراعية والسياسة الاقتصادية بشكل عام تعد من أهم أسباب التصحر في الوقت الحاضر حيث تتوجه الحكومات المتعاقبة إلى اللهاث وراء الربيع النشيطي مع إهمال القطاعات الانتاجية الحقيقية، وكل ذلك بشكل مظهراً من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية ومن ثم تقلص الطاقة الحيوية للأرض في الانتاج النباتي والحيواني وتداعياتهما على العراقيين من خلال تعريض الأمن الغذائي إلى خطر محقق، والأ كيف نفسر التخصيصات المالية البيئية التي لا تزيد عن ٣٠٠ مليار دينار عراقي للزراعة في موازنة ٢٠٢١ والمبالغة غير المنطقية في الإنفاق على مجالات أخرى لا تحتاج إلا إلى أقل من ثلث المبالغ المخصصة لها فأين الحصافة التخطيطية في كل ذلك؟

إن ما أشرت إليها من أسباب إن هي الجزء من اسباب أخرى للتصحر في أرضنا المعطاء فإن ٩٠ في المائة من الأراضي العراقية تقع ضمن المناخ الجاف وشبه الجاف وهذا المناخ يمثل حوالي ٧٠ في المائة من مساحة العراق الكلية فضلا عن ارتفاع درجة الحرارة في الصيف وقلة تساقط الأمطار في الشتاء وتفاوت كمياتها بحيث تنحصر بين ٥ - ١٥ سم وتأثيراتها على موت النباتات الطبيعية وبالتالي انهيار المراعي التي تعتنش عليها الحيوانات.

إن تعاضد أسباب التصحر بعواملها التخطيطية والبشرية والطبيعية تفرض على الدولة إيلاء الاهتمام الكبير باتباع سياسة زراعية علمية وكفوءة لمواجهة خطر التصحر وتداعياته على حياة العراقيين مقترحاً ما يلي:

قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهات الساندة بالقيام بعمليات استصلاح الأراضي التي تعرضت للتصحر وتفعيل النشاط الزراعي وصيانة المراعي الخضراء من التآكل وهذه يتطلب من الحكومة زيادة التخصيصات الكافية الموجهة للقطاع الزراعي إن لم تكن في موازنة هذا العام بطريقة ما فيالموازات القادمة.

الشروع بوضع الخطط والتخصيصات المناسبة لتشجير المناطق المتروكة المحيطة بالأراضي الزراعية وجعلها مصدات للرياح الحية والتوزع الكفء للثروة المائية المتاحة وتقليص الهدر فيها إلى الحد الأدنى.

تشجيع الاستثمار عبر نظام المشاركة لاستغلال الأراضي المتروكة لأغراض الانتاج الزراعي والحيواني.

كارثة ابن الخطيب.. ضحايا حاليون للتذکر وضحايا سابقون للنسيان !

فارس كمال نظمي



في إحدى نظريات علم النفس الاجتماعي المختصة بالتأثير والإقناع، تم اشتقاق القاعدة الآتية: ((التفاعل أو التعاطف مع الضحية يرتبط عكسياً مع المسافة الفاصلة عنها، فوجود الضحية في مرمى البصر القريب يجعلنا أكثر انفعالاً وغضباً مما لو سمعنا بها أو قرأنا عنها أو لحنناها من بعيد فقط)).

فاجعة مستشفى ابن الخطيب، جعلتنا في مواجهة بصرية مباشرة مع الضحية (أي الإنسان المقهور/ المحروق مجاناً، دون ذنب شخصي أو مبرر منطقي أو مسوغ فني فوق بشري). وهذا ما استدعى هياجاً تعاطفياً معها لدى الجمهور الغاضب المغلوب على أمره. أما القادة السياسيون ممن اعتادوا على تصفير عداد الضحايا في كل مرة، فقد قرروا (كما في كل كارثة ينتجونها) إجراء تحقيق زائف ستنتهي أوراقه سريعاً إلى المزابل أو الرفوف المهجورة.

الضحية المرثية في كارثة مستشفى ابن الخطيب، ليست إلا تكتيفاً بصرياً ونوعياً لجوهر الضحية العراقية الكبرى المستترة خلف واجهة الزمن الذي يجري حرقه كل يوم على يد المنظومة السياسية ذاتها: نقابة الربيع، وقاتلة الشباب، وهدامة الدولة، ومفتنة الهوية، وسارقة المستقبل، والمتاجرة بسلعة الوطن دون كلل في سوق الدين السياسي.

فاعداد غير محدودة من مواطني العراق، وعلى مدى أكثر من نصف قرن، احترق (ويحترق) معظمهم بصمت، بعيداً عن شاشات التلفاز، في مراحل الحروب والاستبداد والفقر والتطرف والفساد، ماتوا (ويموتون) قتلاً أو مرضاً أو تفجيراً أو حرماناً أو كمداً. فإساة ابن الخطيب تخاطب وجداننا بشكل مباشر، لكي نستحضر الضحية العراقية الكبرى الموزعة أشلاءها الصامتة خلف الكواليس، ونعيدها إلى واجهة الشاشات، وكل هذا ليس لغاية إعلامية أو عاطفية تطهرية مؤقتة، ولكن لأن الكواليس اكتظت بما يفوق استيعابها لحشود الضحايا غير المرئيين.

ما حدث في بغداد ليلة ٢٥ من نيسان / ٢٠٢١، كان مشهداً صادماً مباشراً واحداً من ضمن بانوراما مأساوية بشاسعة ما برحت تتغلغل في أنفاسنا وأعماقنا دون أن نجرؤ على التحديق التفصيلي والمباشر بها، بل نعدم كثيراً على إنكارها رغوبياً.

الحلول لم تعد تكمن في أروقة السلطة المنتهية الصلاحية، الحلول باتت تتبلور تدريجياً في طيات السوسيولوجيا السياسية، إذ سيتكفل الحراك الاحتجاجي تدريجياً باستنطاق واستظهار مشهد الضحايا الموزعين في النسيان، ليعيد إلى الواجهة - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً- فكرة القصاص والحق واسترجاع التوازن بين كفتي المالكين والفاقدين.

ضحايا ابن الخطيب الجدد، هم ضحايا لمرتين: ضحايا الحرق والإهمال والفساد والرثاثة الحالية، وضحايا العزوف عن إنصاف ما سبقهم من طوابير ملابيين الضحايا الراقدين بعيداً عن الكاميرات، في نعوش التغيب والقهر والألم.

انتخابات تشرين .. تنافس تقليدي ومتغيرات جديدة

د. عبد الخالق حسن



قبل الوصول إلى موعد الاستحقاق الانتخابي في العاشر من تشرين الأول من هذا العام، يكون العراق قد أنجز خمس عمليات انتخابية منذ انتخابات الجمعية الوطنية في ٢٠٠٥، وهي بلا شك تمثل رصيماً وخبرة متراكمة لدى العاملين في مفوضية الانتخابات، وحتى لدى الكيانات السياسية التي تزداد أعدادها في كل موسم انتخابي، لكن لا يصد منها سوى الكتل الكبرى التي تدير العملية السياسية موزعة بين الأحزاب التقليدية المعروفة.

كل انتخابات جرت سابقاً كانت تشهد تصعيداً وتنافساً كبيراً بين الكتل السياسية، وهو مباح ما دام الأمر لا يتجاوز مدامه السياسي والاعلامي، وكذلك نشهد لاحقاً بعد ظهور النتائج تشكيكاً وطعنات واتهامات بعمليات تزوير، لتحسم المفوضية لاحقاً الأمر، وتكشف عن صحة ادعاءات المشككين من عدمها.

يجري هذا تحت متابعة ودعم الأمم المتحدة، التي توزع الكثير من المراقبين وتجري الدورات التثقيفية قبل وبعد الانتخابات من أجل الارتقاء بعمل المفوضية وموظفيها.

الانتخابات المنتظرة في تشرين الأول دخل فيها متغير مهم ومؤثر في الشارع السياسي والانتخابي، وكان سبباً مهماً في تقديم موعد الانتخابات، ونعني به متغير (احتجاجات تشرين ٢٠١٩) وما أفرزته من تيارات وأحزاب سجلت نفسها لدى دائرة الأحزاب والكيانات وستكون منافساً جديداً في العملية الانتخابية.

أحزاب تشرين تحمل في داخلها هواجس ومخاوف من عدم وجود بيئة آمنة للانتخابات تكون سبباً في عدم إجراء الانتخابات بنزاهة، وطبعاً هذه المخاوف حق مشروع لها ولغيرها من الأحزاب التي كانت حتى الكبرى منها تشكو من عدم وجود أمن انتخابي، لكن أيضاً تعود المفوضية وبدعم أممي لتعطي الشرعية للانتخابات ونتائجها بعد التصديق عليها في المفوضية.

الانقسام اليوم يحصل بين تيارات جديدة وأخرى قديمة على الصيغة، التي يجب أن تكون الأمم المتحدة حاضرة فيها داخل الانتخابات، فأحزاب تشرين ترى أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مضمونة من دون إشراف أممي، ولا نعلم هل إن هذه الأحزاب تراعي الجانب القانوني للمصطلح وتضبطه أم أنها ما زالت تعيش لحظة الاحتجاج العاطفية؟

فالإشراف يعني التدخل المباشر في إدارة الانتخابات، وهذا الأمر لا يصب في صالح هذه الأحزاب، نقصد التشريعية، التي طالما اشتهت من التدخلات الخارجية، والتي تراها سبباً أساسياً في تدهور الأوضاع في العراق، بمعنى أنها تمارس فعلاً تستنكره على غيرها، ربما نجد لهم العذر في أنهم ما زالوا في طور الإعداد الأولي وتنقصهم الخبرة والتجربة، لكن يهمننا جداً نجاحهم ليدخلوا كمنافسين مساهمين في بناء العراق، بعيداً عن أي تدخل خارجي، كذلك يهمننا أن ينجح أي كيان انتخابي يجعل هدفه الأهم استمرار التحول الديمقراطي والاعتراف بقيمته بعيداً أيضاً عن أي تدخل مهما كان لونه أو مذاقه.

كذلك فإن بعض الأحزاب ترى أن الإشراف كما قلنا هو تدخل يجرح سيادة البلد، لهذا ترى أن الدور الأممي يجب ألا يتجاوز المراقبة كما كان يحصل سابقاً، ونحن نرى أن هذا هو الأمر الأفضل والواقعي، لأنه لم يحدث سابقاً أن تطلب دولة مستقلة مكتملة السيادة من المنظمة الأممية أن تدير انتخاباتها وتكون هي المتحكمة بمخرجاتها، وهو كذلك أمر غير منطقي بعد كل هذه التجارب الانتخابية التي حصلت في ظروف أصعب مما نمر فيه اليوم.

إن التحولات الديمقراطية التي يشهدها العراق منذ إسقاط الدكتاتور هي قيمة عليا للبلد يجب عدم التفريط فيها، لأنها حصلت بفعل تضحيات كبيرة قدمها العراقيون بكل بسالة، فضلاً عن أنها ترسم مستقبل العراق، ما يعني أنها ليست ملكنا فقط، بل هي ملك للأجيال القادمة، ولا شيء يحفظ هذه التحولات سوى الاستمرار في النهج الديمقراطي بغض النظر عن الخفاقات هنا أو هناك، لأن الذي لا يخطئ لا يتعلم.

غضبة العمدة

إنعام كجه جي



منذ أن انطلقت حملات فضح المتحرشين ما عادت المرأة تسكت وتغض الطرف. ظهر في الغرب مفهوم «التحرش المعنوي»، وتكدست أمام القضاة قضايا من هذا النوع. لم يعد التحرش الذي يعاقب عليه القانون يقتصر على مد اليد إلى جزء من الجسد. توسع الأمر ليشمل جرح المشاعر بالكلام واستغلال الموقع وفرض «الهيمنة الذكورية».

وقد تحملت فاني شأبيه تعليقات كثيرة تقلل من هيبتها حتى فاض بها الكيل وغضبت غضبة مزرية. من هي فاني وكيف تكون غضبة مزر؟

تشغل هذه السيدة منصب رئيسة البلدية في بلدة فرنسية صغيرة، أقصى الغرب من البلاد. عمدة من الحزب الاشتراكي تفوقت في الانتخابات على خصمها الذي ينتمي لأحد أحزاب اليمين. خسر كرسي العمدة واكتفى بمقعد في المجلس البلدي. ومن موقعه هذا راح ينتقص من هبة فاني شأبيه أمام مرؤوسيه. وهو قد انتهز فرصة اجتماع المجلس البلدي، قبل أيام، وسخر منها. لم يوجه لها الكلام بالصيغة الرسمية المعهودة: «مدام العمدة» بل خاطبها مثل تلميذ يتناغم معلمة في صف مدرسي. تتكلم فيرد عليها: «حاضر يا معلمة». وكلمة «ميتريس» في اللغة الفرنسية تعني المعلمة وتطلق أيضاً على العشيقة.

أما الغضبة المزرية فهي تلك التي وردت في قصيدة للشاعر بشار بن برد يقول فيها: «إذا ما غضبنا غضبة مزرية / هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما». ولم تهتك السيدة العمدة حجاب الشمس ولم تقطر الدم بل احمرت عينها وانفجر بركانها على الطريقة الفرنسية. صاحت بخصمها: «إذا خاطبتني مرة أخرى بهذه الطريقة فإنك مطرود خارج الاجتماع». قالت له بالعربي الفصيح: «افرنقع».

معارك عادية يمكن أن تحدث في أي مكان. لكن الصحافة الفرنسية توقفت عند الحادثة باعتبارها دليلاً إضافياً على ما تلاقيه النساء في الوظائف العامة من مضايقات. لا يتعلق الأمر بكيفية أدائهن عملهن بقدر الاستهانة بهن لأنهن نساء. وقد فرض القانون مبدأ المحاصة بين الجنسين في المراكز العليا لكنه عجز عن حماية المرأة من سفاهة بعض زملائها. ورغم ما تثيره فكرة المحاصة من جدل فإنها تبقى حلاً لا بد منه. وهي مثل الكي، آخر العلاج.

ليت الأمر يقتصر على موظفة منتخبة من الأهالي في بلدة نائية، بل تعرضت وما زالت تتعرض له وزيرات ونائبات في البرلمان وموظفات ساميات. وقد شاهد العالم كله كيف جلس الرجال وتركوا أورشولا فون دير لين، رئيسة المفوضية الأوروبية، واقفة تبحث عن مقعد لها في اجتماع جري في أنقرة. وحين غادرت إديث كريسون منصبها كرئيسة لوزراء فرنسا فإنها تفرغت لتأليف كتاب عما صادفته من استخفاف ل مجرد أنها كانت أول امرأة تشغل ذلك الموقع.

تقدمت أربع نائبات فرنسيات، قبل سنوات، بدعاوى قضائية ضد زميل لهن كان نائباً لرئيس البرلمان. والتهمة هي التحرش الجنسي، الأمر الذي اضطره إلى الاستقالة. وتمر السنوات وتبقى العبارات الساخرة والمسيسة عملة رائجة في صفوف الجمعية الوطنية. إن أغلب التعليقات ينصب على ثياب النائبات. تتخلى كثيرات عن التنورة والفستان ويرتدين السروال. هناك عيون جريئة تتعب السيقان في البرلمان. وقد وجهت النائبة ماتيلد بانو نداء تطالب فيه باحترام المركز الوظيفي للمرأة، على الأقل. وجاء نداؤها بعد أن وصفها زميل من حزب منافس بالمجنونة وبائعة السمك.

ليت النائب الفرنسي، قليل الذوق، قرأ بشار بن برد، الشاعر الذي بدأنا به الكلام، لعله يفهم: «إن العيون التي في طرفها حور/ قتلنا ثم لم يحيين قتلنا».

بيان الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد حول كارثة حريق مستشفى ابن الخطيب في العاصمة بغداد



في ليلة السبت - الأحد ٢٤ - ٢٥ / نيسان / ٢٠٢١ ، تعرضت مستشفى ابن الخطيب المخصص لعرضى كورونا في بغداد الى حريق واسع ، مما اودى بحياة (٨٢) قتيل لغاية الان و (١١٠) جرحى ، جراء انفجار اسطوانات الاوكسجين حسب ما اعلنت عنه وزارة الداخلية العراقية ، ومعظم الضحايا لقوا حتفهم لأنهم حرموا من أجهزة التنفس الاصطناعي بينما اختنق اخرون بالدخان .. واشارت المصادر ان الحريق سببه الأهمال والتقصير والفساد في بلد نفطي يبلغ عدد سكانه (٤٠) مليون نسمة يعيشون واقعا صحيا مترديا ومستشفيات غير مؤهلة ومهملة . ان تكرار مثل هذه الحرائق يؤشر بالفشل الواضح للأجهزة الحكومية والمسؤولين وظاهرة المحسوبية المتفشية في المجال الاداري وتسليم المناصب المهمة الى شخصيات غير كفوءة ، وعدم محاسبة المقصرين في مختلف المستويات في اداء واجباتهم ومسؤولياتهم المهنية ، بالإضافة الى عدم تخصيص المبالغ الكافية في مجال الصحة والبيئة والمجالات الاخرى المرتبطة بسلامة وحياة المواطنين العراقيين .

اننا في الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ، في الوقت الذي صدمنا بالفاجعة والاعداد الكبيرة من ضحايا هذا الحريق ، نطالب الحكومة الاتحادية والسلطة التشريعية والقضائية الاسراع في اتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المقصرين والمتسببين لهذه الكارثة الانسانية ، ونؤكد على ضرورة ضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث العنصرية .

نتقدم بأسم الجمعية العراقية لحقوق الانسان بوافر العزاء والمواساة الى أسر الضحايا وذويهم .. ونتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

٢٠٢١ / ٤ / ٢٦

تصريح صحفي من المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان حول اعتراف الرئيس الأمريكي بجريمة الإبادة الجماعية بحق الأرمن عام 1915



اعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جو بادين) يوم ٢٤ / نيسان / ٢٠٢١ بإعترافه الرسمي بجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الأرمني واخرين من الشعوب الأخرى (الأناضوليين والكلدان والسريان) في العهد العثماني بحق اكثر من مليون ونصف شخص من قتل وذبح وتهجير قسري في تلك المجزرة اللانسانية في حينه .

ويأتي هذا الاعتراف بعد توتر العلاقات بين امريكا متمثلة بـ (بايدن) وتركيا متمثلة بـ (اوردوغان) ، الا ان للأسف الشديد تأخرت الإدارة الأمريكية الاعتراف بهذه الجريمة لمصالح وتحالفات خاصة في الصراع الدولي الى ما بعد مرور مائة وستة اعوام على تلك الإبادة الوحشية ، رغم إلزام الدول بعد الحرب العالمية الثانية بالمبادئ الأساسية لحقوق الانسان والاتفاقات والمواثيق الدولية ، بهدف ان يحد من كافة الجرائم الكبرى التي حدثت وتحدث في العالم لأسباب دينية واثنية وطائفية وعنصرية ، مهما كان حجمها وفي أي مكان في العالم .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان في الوقت الذي نرحب بهذا الإعلان ونعتبره إنتصارا للشعب الأرمني ، ندعو باقي دول العالم التي لم تعترف بعد بالمجزرة الدامية ان تحذوا موقف الإدارة الأمريكية والدول الاخرى ، لأن ذلك من شأنه أن يعزز مبادئ المساواة والعدالة وحقوق الحياة لكل إنسان في هذا الكون بكل حرية وكرامة وعزة .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٠٢١ / ٤ / ٢٦

المرصد السومري لحقوق الانسان .. واقعة مستشفى ابن الخطيب لا تقف عند مبنى المشفى المحترق



تتواصل الحركة الاحتجاجية السلمية لأبناء الشعب العراقي ضد مصدر الجرائم وفظاعاتها في البلاد مما يستمر ارتكابه بصورة شبه يومية.. وليس آخرها احتجاج أهالي ضحايا حريق مستشفى ابن الخطيب.. بل ذلكم حلقة من الحلقات بخاصة أن السبب الحقيقي للواقعة بكل ما شهدته من بشاعة الجريمة إنما تعود لشرخ بنويي يستند للفساد وهول ما يرتكب بحق الإنسان المواطن البريء... إن حجم النقص الفادح في تأمين المبنى ضد أي طارئ من الأحداث ليس مجرد قصور أو فشل في تأمين ذلك للمستشفى بل هو ضمن إهمال كلي مهول النتائج كان منه فساد الأدوية وانتهاء صلاحياتها وعدم كفاية الخدمة الصحية في ظل الهجرة الاستنزافية الاضطرارية للكوادر الصحية وحالات ضخ خريجي لميادين التبطل والبطالة بعدم توفير غطاء التوظيف أو بغض الطرف عن الفساد في الخدمة الحكومية وبتشوهات خطيرة في القطاع الصحي الخاص وباختراقه بالاتجار بالبشر والأعضاء وبتراجع المستويات وانتفاء وجود الأجهزة الكافية وبالقصور الفادح بموضوع اللقاحات الأمر الذي أثار الرعب بين المواطنين والمواطنين... ولعل كارثة المجيء بصورة متأخرة جعلت من الدور الحكومي يقف على أعتاب نعي الضحايا وتقديم التعازي لأهاليهم وبأحسن الأحوال شمولهم (مكارم) مالية بخسة لا تعوض خسارة إنسان أو تشويهه وإعاقة وإفقاد قدرة العيش السوي!!

إننا نتفق وجميع خبراء الطب البشري ورؤى ممثله أن كارثة ابن الخطيب وقبلها اليرموك وغيرها، ستتكرر حتما ما لم يخرج الواقع الصحي من سطوة المحاصصة ونظامها الحاكم بمنطق كليتوفاشي تديره مافيات ليس لديهم سوى هدف الانتقام من الشعب العراقي واستقراره وأمنه الغذائي الدوائي والصحي ومجمل فضاء السلم والأمن في الوطن المستباح... إننا إذ ندبنا ما كان سببا في مناسي المنظومة (الصحية) ومن يتحمل المسئولية، نؤكد على أن تغيير النظام كليا وجوهريا بمأسسة القوانين ولوائح عمل ضابطة ليس بحدود المؤسسة الصحية وجدرا من منظومتها حسب بل وفي كل الشؤون التي لا تشتغل من دونها كما بتوفير الكهرباء والماء ومنظومات الدفاع المدني وغيرها من الحاجات الضرورية للتأسيس والعمل المكتمل أمنا ورعاية وسلامة خدمة مما يجب أن يتوافر في نظام المؤسسات الصحية.. ونطالب بالاستجابة للإرادة الشعبية والتعامل معها لا على حصر مطالبها بهذي القضية أو تلك فلننتصر للتغيير وما حملته من شعار بناء عراق جديد يستجيب لإرادة شعبه وحياة حرة كريمة تعيد للإنسان كرامته وحقوقه وحرياته بلا أية منغصات أو تشوهات أو دخان لحرائق الفساد والجريمة الإرهابية...

أوقفوا وجود المافيات وفظاعات طبقة الكريتوقراط... أوقفوا جرائم الميليشيات ومحمل نظامها الكليتوفاشي.. ولن ينعد نعي أو تعزية قبل انقشاع السبب وزوال وجوده.. إنهم ضحايا وشهداء يرفضون البيع بخس الثمن من منسوب ثروتهم.. أما أحزان الناس فإنها الدافع الرئيس لإصرار على التغيير والانتهاء من تلك الأمراض البنيوية ونظامها...

المرصد السومري لحقوق الإنسان

٣ / نيسان / ٢٠٢١

تصريح اعلامي لهيئة الدفاع عن مشروع قانون المحكمة الجنائية المختصة بجرائم داعش



هيئة الدفاع عن أتباع الديانات
والمذاهب في العراق

COMMITTEE FOR DEFENDING RELIGIOUS
AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

أعلنت رئاسة مجلس وزراء اقليم كردستان يوم الاربعاء ٢٨ نيسان ٢٠٢١ عن موافقتها على مشروع قانون المحكمة الجنائية المختصة بجرائم تنظيم داعش في اقليم كردستان ، وهي محكمة مختصة للنظر في الجرائم اللاد إنسانية التي تعرض لها أتباع الديانات والمذاهب والقوميات المختلفة من الإيزيديين ، المسيحيين (السرمان) والأشوريين والكلدان)، الصابئة المندائيين، الشبك، الكاكائيين ، التركمان ، الكورد والعرب على أيدي القوى الضلالية الإرهابية المعروفة بداعش. ومن المؤمل موافقة برلمان إقليم كردستان على هذا المشروع في الأسابيع القليلة القادمة. بعدها ستباشر حكومة الإقليم بتشكيل المحكمة المذكورة ، وبدورها ستقوم بوضع الأطر القانونية لمحاكمة أرهابيي داعش بالتعاون مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) الذي ساهم كثيرا في جمع الأدلة والمعلومات وتهيئة الامور الفنية من خلال تعاونها مع المؤسسات القضائية الكوردستانية. مما يذكر أن جلسات المحكمة ستكون علنية ليطلع المجتمع والعالم على وقائعها وقراراتها. الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق تبارك هذه المبادرة الرائدة وتأمل أن يتم أقرار قانونها من أجل تحقيق العدالة وانصاف عوائل الضحايا وكشف حقائق الجرائم ومرتكبيها ومحاسبتهم قانونيا ومقاضاتهم وملاحقة كل من ساهم فيها.

ان نجاح انشاء المحكمة الجنائية المختصة بجرائم داعش في اقليم كردستان وقيامها بواجباتها يستدعي تعاون المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وكافة المواطنين في تقديم الدعم وتزويد المحكمة بكافة المعلومات التي توثق تلك الجرائم ومرتكبيها سواء كانت مكتوبة أو مصورة عن مجرمي داعش، سواء من بقي منهم في الأقليم أو الدول المجاورة أو أولئك الذين تخفوا بأسماء وشخصيات وهمية في دول الشتات. اننا في الامانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق نقترح أن يصار إلى تشكيل محكمة بهذا التخصص تشمل مهماتها العراق بأكمله وربما في سوريا أيضاً ، كما ندعو جميع المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ممن تتوفر لديهم ما يثبت ادانة اي من مجرمي داعش بالتعاون معنا من خلال لجنة خاصة سنقوم بتشكيلها لغرض تسهيل إيصال المعلومات إلى المحكمة المذكورة .

هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب

في العراق

٣٠ / نيسان / ٢٠٢١

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / المانيا عن نداء الى الراي العام الدولي



العالم يعلم ويتذكر فضاعة الجرائم التي اقترفت في عهد حكومة (عادل عبد المهدي) ايان الحراك الشعبي السلمي عام ٢٠١٩، المطالب بحقوقه المشروعة التي اقرها الدستور العراقي. لقد راح ضحية تدخل القوات الحكومية ومليشيات الاحزاب الحاكمة تحت اوامر واشرف القائد العام للقوات المسلحة (رئيس مجلس الوزراء آنذاك السيد عادل عبد المهدي). وحسب الاحصائيات الرسمية فعدد الشهداء تجاوز (٦٨٠) قتيل، (٢٥٠٠٠) جريح ومعوق .. ومئات المفقودين والمغيبين والمهجريين.. لقد رفعت قبل ايام خمسة عوائل عراقية منكوبة دعوة قضائية الى القضاء الفرنسي تتهم به عادل عبد المهدي وحكومته عن فقدانها ثلاث من ابنائها وخطف اثنين آخرين منهم لم يعثر عليهم حتى الان.

لقد وكلت هذه العوائل العراقية محامين عراقيين من الذين يجيدون اللغة الفرنسية وكذلك محامين فرنسيين واحدهم معتمد من اللجنة التشريعية العليا في باريس.

علما ان المحكمة ستكون علنية وعلى نطاق واسع . ويشار بانها ستعقد في منتصف الشهر التاسع القادم.

ان تقديم رمز النظام السابق (عادل عبد المهدي) المملوكة يديه بدماء مئات الضحايا من المتظاهرين السلميين الابرياء ، هو في الوقت نفسه ادانة حقيقية للطبقة الحاكمة الفاسدة وحيثانها الارهابيين ومن يسندهم..

انا في اومرك ندعوا منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان وكل الخيرين والراي العام العربي والاسلامي والدولي الاعلان عن التأييد والتضامن مع عوائل الضحايا والشهداء ، كي تنتصر العدالة ... وحقوق الانسان.

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان/
أومرك .. عضو المنتدى العراقي
لمنظمات حقوق الانسان
١٣ / نيسان / ٢٠٢١

منظمة حمورابي لحقوق لانسان الشرق الأوسط يتصدر قائمة الإنتهاكات ضد المرأة



كشف تقرير صدرته الأمم المتحدة مؤخراً عن اوضاع حقوق المرأة في العالم والانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها النساء ان دول منطقة الشرق الأوسط تصدر القائمة في خطورة تلك الانتهاكات ومنها بالدرجة الاساس عمليات الاغتصاب، واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان زواج القاصرات هو عمليات اغتصاب ليس الا فان نسبة عمليات الاغتصاب أكثر من المعدلات التي وردت في التقرير الاممي الذي اشار الى ان من بين كل عشرة فتيات او نساء يتعرضن للاغتصاب في العالم هناك خمس ضحايا في دول منطقة الشرق الأوسط، وبقدر ما يتعلق الامر في العراق فان منظمة حمورابي لحقوق الانسان التي واظبت على تسجيل هذه الانتهاكات ترى بان المعدلات في المجتمع العراقي خطيرة اذا اخذنا بحقيقة ان اغلب معدلات الاغتصاب وزواج القاصرات يتم بعيداً عن الاعين وان الكثير من العوائل تتستر على تلك الجرائم خشية الفضيحة على وفق تصوراتهم الدينية والمحافظة.

الى ذلك سألت منظمة حمورابي لحقوق الانسان عدداً من الخبراء في الاختصاصات النفسية والاجتماعية فأجمعوا على ان ظاهرة الاغتصاب التي تستهدف النساء هي من الجرائم الشائعة في العراق وتضطر النساء والفتيات على عدم الافصاح عن الجرائم التي ارتكبت بحقهن. وافادوا ان بعض ظواهر الانتحار في صفوف الفتيات والنساء عموماً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعرضهن للاغتصاب لأنهن لا يستطعن من الافصاح عما تعرضن له وخوفاً من احتمالات الحمل لذلك يلجأن الى الانتحار.

الى ذلك، خلصت منظمة حمورابي لحقوق الانسان في كل التقارير الحقوقية التي تصدرها سنويا ودورياً ان هذه الانتهاكات الحقوقية الخطيرة يتم التغطية عليها بسبب الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة.

ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان وقد تابعت ما تضمنه التقرير الاممي في هذا الشأن، تطالب منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب والجهات القضائية الى تحرير قانون من شأنه ان يغلظ العقوبة التي ينالها مرتكبي تلك الجرائم وان تسن قوانين حماية المرأة خاصة والاسرة بشكل عام.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
١٣ / نيسان / ٢٠٢١

عيد العمال والمرأة العاملة

رؤى زهير شكر



في أغلب البلدان المتحضرة التي ترسم حدود الديمقراطية إطاراً يحفظ صورة المواطن فيها وتخط عنوان العيش الكريم له، نراها تحتفل بشكلٍ صريحٍ بعاملها وتضع تحت اسمٍ عاملاتها ألف خطٍ أحمر، كون هذه البلدان تعتبر المرأة المجتمع بأسره وليس نصفاً منه، فضلاً عن دعمها وتوفير البيئة الآمنة لعملها وصون كرامتها.

في اليوم الأول من أيار احتفل العراق وكسائر البلدان الديمقراطية بيوم العمال العالمي وصدحت في هذا اليوم وقيله بأيام قلائل تصريحات الساسة وقادة الكتل والشخصيات الثقافية والمجتمعية وشدت البعض منهم على ضرورة إبقاء العمال حقهم ومنحهم بساط الأمنيات فإن أغلبهم غض البصر عن دور المرأة العاملة في المجتمع العراقي والذي يُعد مجتمعاً ذكورياً محافظاً تتسببه الأعراف الدينية والسلطة العشائرية، بينما تناسى الجميع تماماً دورها في صناعة اليد العاملة بشكل عام من خلال مساندتها ودعمها للرجل، وتصلوا بتهانيهم ومباركاتهم للمرأة العاملة في الوقت الذي يُسهم أجمعهم بتهميش دورها وإقصائها بل ويصل الأمر إلى حد التعنيف بجميع أشكاله. في الوقت الذي تتصاعد فيه مطالبات مجتمعية وسياسية بضرورة إقرار قانون العنف الأسري وحماية المرأة بشكل عام سواء كانت عاملة أو لا

من التعنيف الأسري، لا بُدَّ من تسليط الضوء على حماية المرأة من التعنيف الوظيفي الذي تعانيه شريحة لا يستهان بها.. ففي أغلب دوائر الدولة تعاني المرأة تعنيفاً وظيفياً أو لفظياً وذلك من خلال تهميشها وإقصاء دورها الوظيفي بسبب اختلاف الرؤى والأيديولوجيات وكون أغلب مسؤولي الدوائر اليوم عائدین لجهات سياسية متنفذة، بات الأمر أكثر تعقيداً وصعوبةً.

وفي أفضل الأحوال تمنح منصباً لا يتعدى رئاسة وحدة أو شعبة كون منح الكوتا محاصصاتياً بات على استحياء، بعد انتهاء النظام العقبور وحتى اليوم لم نر امرأة تسيدت منصباً هرموقاً سواء أكان على مستوى الوزارات أو الهيئات المستقلة ونسبة ما تسيدن منه لا تتعدى 1٪ وعلى سبيل الذكر في إحدى الهيئات المستقلة ثمانية مناصب إدارية خصص واحدٌ منها لامرأة وتسيد البقية الرجال.

أما على مستوى القطاع الخاص فإن موضوع المرأة العاملة فيه يُرثى له، تتعرض فيه المرأة لشتى أنواع الابتزاز والتعنيف والتحرش وخص المساومات فقط كونها امرأة عراقية لا حقوق لها تحاول أن تقطع من السماء فتات الرغيف لتسد به رمق يومها.

إعلام ليس إعلاماً!

سالم مشكور



التجربة المايزية تشد انتباهي، أتابعها وأقرأ عنها، خصوصاً تجربة حكم مهاتير محمد منذ بداية الثمانينات حينما كانت ماليزيا بلداً متأخراً تنهكه الصراعات بين المكونات الثلاثة التي تشكل هذا البلد. مهاتير حكم بفرديّة، لكنه كان صاحب رؤية في البناء. جاء بالخبراء والمختصين وبدأ مسيرة التنمية التي أوصلت بلاده، بعد عقد واحد، إلى ما عرف بالعمود الاقتصادي الآسيوية.

هنا في العراق مضى على تخلصنا من الدكتاتورية عقد من الزمان فكم تقدمنا؟، او هل تقدمنا؟.

مهاتير محمد رأى الناس منشغلين بالسياسة، منقسمين حسب طوائفهم فبادر إلى تعطيل الحريات إلى حين. قال أنها تعيق التنمية الآن «نبنّي بلدنا أولاً ثم نعيش الحريات الحقيقية». لم يسمح ببرنامج حوار سياسي في أية محطة، وضع ضوابط صارمة للبرث الإعلامي تضمن كلها أمن المجتمع واستقراره. ممنوع أي تلميح او إشارة إلى ما يثير نغرة طائفية او عرقية. محرّم كل ما يثير عنفاً أو يسوغه. مرفوض كل ما يمس القيم الاخلاقية والاجتماعية المحلية. اجبر الإعلام على برث مواد تساعد على اللحمة الوطنية وتزِيل التفرقة من النفوس.

بعدها اكمل البناء ووصلت بلاده إلى الرخاء، قال لشعبه: حان وقت الديمقراطية. أجرى انتخابات وتحنى هو عن السلطة ليظل رمزاً لشعبه ولنا نحن الذين نعاني اليوم مما عالجه في بلاده بحكمة وحزم.

قبل عامين كانت لي زيارة لهيئة الاعلام والاتصالات المايزية ولبعث وسائل الإعلام، قالوا ان القيود السابقة زالت لكن الإعلام لم يعد إلى ما كان عليه من استغراق في الجدال السياسي، لاسباب عدة، منها ان مزاج الناس لم يعد يتابع ذلك بعدما تربى جيل او اكثر على ماليزيا واحدة. لا فرق بين مكون وآخر في بلد ذاق حلوة العيش المشترك والرخاء الاقتصادي.

من يتابع إعلامنا العراقي اليوم يشعر ان العراق يسير نحو الكارثة (الحقيقة ان بعضه يدفع باتجاه الكارثة). يسألني اصدقاء واقارب لي من الخارج: ما الذي يجري؟ يخاف الكثير منهم القدوم إلى العراق بسبب الصورة المرسومة له من قبل الإعلام. الإعلام، بغالبية، عندنا يفهم الحرية مطلقة من أي قيد، حتى لو وصلت إلى الدعوة إلى القتل والتفريق بين أبناء البلد وإراقة دمائهم. حجة البعض انهم ينقلون حدثاً او خطاباً. حجة واهية. اين هي المسؤولية الاجتماعية للإعلام؟ هل سمع احد من مسؤولي وسائل إعلامنا بها؟ لا إعلام بدون هذه المسؤولية، وإلا تحوّل إلى وسيلة لإشاعة الفوضى والقتل والدمار. كثير من إعلامنا ليس إعلاماً بل وسائل دعاية سياسية، وبعضه يتحول إلى منابر للتحريض الطائفي والسياسي. نريد إعلاماً يعالج الفرقة، يتركها بين السياسيين، لا ان يوصلها إلى الشارع فينقسم ويتقاتل فيما البلاد تظل تشكو تخلفاً اقتصادياً والتنمية شبه متوقفة.

ألم يكن مهاتير محمد محققاً في سياسته الإعلامية، كما هي سياسته العامة؟ ما الذي حققه في عقد واحد، وما الذي حققناه نحن؟

الفساد منظومة وليس أفرادا

تحسين المنذري



المرتشي بأنه (سبع ودبرها) وليس منبوذاً أو في أي موضع تهكم .

ولم يكتفِ الفاسدون بكل ذلك فأوجدوا ميليشيات مسلحة تساندهم وتآمر بأوامرهم سواء من اللائي كانت قائمة أصلاً أو مما قاموا هم بتكوينها لكي تحمي مصالحهم وتهدد بل وتقصي أو تنهي حياة من يتجرأ على المساس بأبي رمز من رموز تكوينها ورعايتها، وما حدث مع المنتفضين في تشرين أول ٢٠١٩ وما تلاه من فترة زمنية كان واضحاً جداً إنه من فعل ميليشيا مسلحة تحظى برعاية مسؤولين فاسدين في السلطة . كما استطاع الفاسدون أن يجدوا لانفسهم ملاذات آمنة وأذرع ممتدة في بلدان أخرى أقلية ودولية عن طريق إمتلاك أسهم تجارية وعقارات وأرصدة في بنوك تلك الدول أي تركيز مصالح إقتصادية هناك تخدم وجودهم الدائم لاحقاً أو حتى إمتلاكهم لجنسيات بعض تلك البلدان.

إن منظومة بهذه السعة وهذه الإمكانيات الكبيرة، ليس من الممكن القضاء عليها أو الحد منها بعمليات عشوائية متقطعة تخضع لاهواء المتنفذين أحياناً وتتبع أجنداث سياسية أو تمهيدات إنتخابية في أحيان أخرى، بل هي تحتاج الى جملة عوامل وإجراءات ضرورية للوقوف بوجهها والحد منها أولاً ومن ثم القضاء عليها نهائياً، وبتقديري فإن ذلك يحتاج الى :

* توفر عزيمة حقيقية ورغبة صادقة في القضاء على الفساد خدمة للوطن والشعب وليس تنفيذاً لأجنداث أو تجسيدا لصراعات سياسية .

* وضع استراتيجية وطنية للقضاء على الفساد، تتضمن الاهداف البعيدة المدى والخطوات

الكثير مما شاهده الناس من عمليات نهب منظمة ومن إستيلاءات قسرية لمسؤولين أتى بهم الاحتلال لأملك الدولة والناس دون أية محاسبة أو حتى كلمة ردة، وأيضاً بعض التشريعات التي وضعها بريمر مثل إلغاء قيود التحويلات الخارجية أو مزاد بيع العملة الأجنبية أو تسهيل تأسيس المصارف وشركات الصيرفة، وبذلك فقد هباً الاحتلال أذهان المسؤولين الجدد للقيام بواجبهم في إتمام مشروعه بتهديم البنى التحتية وتعطيل عجلة الاقتصاد المنتج وتحويل العراق الى أسواق مستهلكة كي يسهل معها التحكم بمصائر الناس عن طريق التلاعب بإستيراداته وقبلها بموارده . وفي الفترة التي أعقب حكم بريمر المباشر وقبيل وصول المدعو (نوري المالكي) الى دفة رئاسة الوزراء كان الفساد ينمو بشكل بطيء وخجول أحياناً، إلا إن المالكي جعل من الفساد ظاهرة علنية برعايته للفاسدين وحمائته لمن يقع منهم في أيدي القضاء مقابل إعلان الولاء الشخصي له والضغط على القضاء العراقي لإيجاد السبل الكفيلة بعدم ملاحقة هؤلاء مستقبلاً مما أوصل الفساد الى أهم مؤسسة ممكن الاعتماد عليها في محاربة الفساد وإنهائه، وأقصد بها القضاء، بل إن المالكي نفسه كان يصرح بإمتلاكه كذا ملف عن فلان وعن فلان دون أن يبوح بما هي تلك الملفات ودون أن يتخذ أي إجراء رسمي تجاههم، مما أوجد سيقاً جديداً في السياسة العراقية تقضي بالتستر المتقابل بين الخصوم على جرائم بعضهم ، وبذلك فقد نما الفساد أفقياً وطولياً في كل مؤسسات الدولة وخاصة تلك التي تحظى بمراجعات المواطنين لها لإتمام بعض الامور الحياتية المهمة ، وبهذه الطريقة فقد أصبح الفساد ليس فقط منظومة سياسية . إقتصادية بل إنه أوجد أرضية مجتمعية تخدم إستمراره من خلال عدم التساؤل عند الناس عن مظاهر الغنى الفاحش المفاجئ للكثيرين من السياسيين النافذين أو من أقاربهم وأتباعهم ومن يلتحق بركبهم بشتى طرق الموالاة وتقديم الخدمات، فبات الفساد وجهاً إجتماعياً يحتاجه الناس للتوسط في بعض قضاياهم المستعصية سواء كانوا أصحاب حق فيها أو لا، وبات توصيف الفساد أو

تتصاعد في الآونة الأخيرة موجة محاربة الفساد بشكل لافت، سيما مع الصدى المتفاعل مرجحاً الذي يديه الشارع العراقي مع كل عملية إقتياد أو إستدعاء لواحد من الرموز البارزة في العملية السياسية أو ممن يتباوون مناصب وظيفية عليا، ورغم إيجابية هذه الموجة لكنها تبقى قاصرة عن الوصول الى تنظيف شامل من بؤر الفساد سواء في أجهزة السلطة أو في المجتمع .

فلفساد جذور ممتدة الى حقبة النظام البعثي المباد، يوم كان الشرطي لا يرد السلام على المواطن المراجع ما لم يلوح له الاخير بما يحمل له من هدية (رشوة) ويوم كان الضابط في الجيش لا يخجل من أن تصله هبات الجنود الى داره مقابل مكان جيد أو إجازة طويلة الامد ، عدا ما كان يلقى الناس من مطالبات شبه علنية في مراجعاتهم الى دوائر هامة كالتسجيل العقاري ودوائر الضرائب وأمانة العاصمة والبلديات في المحافظات وغير ذلك الكثير، وكل ما يقال عن حزم النظام المقبور في مواجهة الرشى والعمولات لم يكن إلا واجهة إعلامية فحسب، فالكثير من القطط سمنت في عهده ووصلت الى مراكز حساسة أو حققت مطالب مهمة عن طريق الرشى المدفوعة حتى لرأس النظام نفسه. وعلى هذه الخلفية بدأ نمو الفساد بعد سقوط النظام البعثي ودخول قوات الاحتلال وما أدى إليه ذلك من إنهيار لمؤسسات الدولة العراقية .

لكن الاكثر تأثيراً كان ما زرعه (بول بريمر) الحاكم الأميركي الذي تولى مقاليد الامور في العراق حيث كان هو الأمر النهائي في كل شئ وما يشير هو اليه في كتابه عن العراق من إنه أعطى مبلغ (عشرين مليون دولار) لأشخاص كي يقوموا بتشغيل أيدي عاملة في كربي الانهار الفرعية (السواق) في مناطق وسط العراق ، فلا السواقى كريت ولا أحد عرف من تسلم المبلغ ولا الى أين آل مصيره، كذلك ما قيل حينها بأنه أعفى بعثة الحج التي أرسلها بزمه من المطالبة بمبلغ (أحد عشر مليون دولار) لم تستطع البعثة من تقديم سندات صرفها، فأعتبرها هو إنها ربما كانت مصاريف نثرية بدون وصولات فلم يطالبهم بمعرفة مصيرها، وغير ذلك

واقع النساء الكادحات

نعيمه الشبلي

للسنة الثانية على التوالي، يحل فاتح ماي ولسان حال العمال والكادحين المقيمين يقول بأي حال عدت يا عيد ولا نرى في الوضع تجديد. للسنة الثانية تستمر حالة الطوارئ الصحية، والحجر الصحي المفرج ومنع التنقل الليلي، بذريعة الحد من انتشار وباء كوفيد 19، ليجد المواطنون الكادحون والكادحات انفسهم/ن بين فكي الرحى، إما التحويع والتشريد أو الغرامة والاعتقال، وبتماذي التعسف والقهر والشطط على امتداد الخريطة ضد الكادحين/ات في سعيهم لتوفير دخل يومي يغطي نفقاتهم الأسرية. وتعاين النساء الكادحات في ظل هذا الحصار الأفرين، مرارة اجترار تاريخ من التفجير والتجهيل والتمييز ومرارة وضع فرضته السلطات المخزنية في سوء تدبيرها لإجراءات الطوارئ الصحية.

فأول ما يميز وضع النساء الكادحات هو ارتفاع نسبة الأمية وسطحن (الأمية الهجائية والقانونية والمهنية...)، وتعرضهن للتمييز والإقصاء من فرص العمل وولوج سوق الشغل القار والمهيكل، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن اللائق... وإن كان بعض التفاوت بين المدن والقرى وبين المركز والهوامش. وضع يرمي بهن في أحضان الفقر والحرمان، ويجعلهن لقمة سائغة للمستغلين، فيشتغلن بأجور هزيلة أو بدون أجر كما هو حال الكادحات القرويات والعاملات في ورشات العائلة مقابل الإطعام والنوم. سياسة التفجير والتهميش الممارسة في حق الشعب عامة ونسائه خاصة، ولعقود من الزمن، جعلت الغالبية العظمى من النساء يشتغلن في القطاع غير المهيكل بجميع أنواعه من الفقر والحاجة، وبشروط لا إنسانية وظروف اقرب ما تكون للعبودية، وابتعد ما تكون عن أبسط مستويات العيش الكريم. وفي ظل استمرار جائحة كورونا واستغلال النظام المخزني لها لشد الخناق على عموم الشعب، نجد النساء الكادحات يفتعن من ممارسة أعمالهن على هشاشتها وضعف مردودها، و تغلق أمامهن منافذ السعي للقوت اليومي تحت وطأة الحصار بمرور الطوارئ الصحية. الألاف من النساء الكادحات صامدات في وجه العنف والمعاناة في غياب تام للإجراءات والآليات التي من المفروض أن تعتمدها الدولة للحد من تفاقم الوضع واستمرار مسلسل الفقر والقهر وهدر كرامة النساء.

هذه القاعدة الشعبية من النساء ستوسع وتتعمق أزمتها وهي تستقبل الأعداد الغفيرة من العاملات ضحايا الاستغلال الباطرون المتوحشة، والطردي التعسفي والتسريحات الجماعية للألاف العاملات من مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، تحت مرأى و مسمع السلطات المخزنية وبمباركتها. وهذه خطوة أخرى في مخطط النظام المخزني للدفع بالجماهير الشعبية عموما والنساء خصوصا إلى ما دون الفقر والفاقة عكس ما يروج له الخطاب الرسمي. إن الأوضاع المزمنة التي تعيشها الكادحات هي نتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية التي انتهجتها الدولة في تدبير شؤون الشعب، والقوانين الرجعية التي تمررها لمزيد من تكريس الهشاشة والتفجير والتهميش والإجهاز على المكتسبات والحقوق. هي أوضاع تجعل من هذه الفئة من النساء عرضة للاستغلال والابتزاز، فهي مرة مجرد خزان هائل يستغله المخزن لإضفاء الشرعية والمصداقية على مسرحياته الانتخابية، ومرة أخرى هن وجوه و أصوات تردد الولاء والتأييد في مناسبات يراد لها أن تكون جماهيرية شعبية، ومرة ثالثة يستغل فقرهن وتمرغ كرامتهن من أجل تصوير حملة احسانية بتوزيع ما يسمى بقفة رمضان. و لمزيد من الاهانة والإذلال، يكون الموزع هذه المرة (كما تداولت ذلك وسائل التواصل الاجتماعي) الطرف الثاني من التطبيع الخياني لترسيخ اختيار التطبيع المشؤوم وبشراء ذمم الفقراء وجعل الناس يستسيغونه تحت شعارات التسامح والتكافل و... الفارغة من مضمونها الإنسانية، وفي هضم شامل للحق في الثروة ومطلب توزيعها العادل.

وهم الإصلاحات الاقتصادية والتدابير التنموية، وسياسات محاربة الفقر، كلها تملأنا وتكشف عن فشلها قبل وبعد تنفيذها. وأن الأوان لتعبي النساء الكادحات أن الحق في العيش الكريم ينتزع ولا يمنح، ولا يتحقق إلا باتحادهن مع جميع فئات الشعب المفقورة. ومن هنا الدعوة إلى انخراط النساء في النضال من أجل تحسين شروط عيشهن والنهوض بأوضاعهن، سواء كن عاملات او فلاحات او كادحات و الالتفاف حول حزبهن المستقل، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين الذي سيعبر عنهن ويدافع عن مصالحهن ويقود نضالهن نحو التغيير الثوري.

التكتيكية لتحقيقها، ولا بأس في الاستعانة بخبرات دول لها أسبقية في محاربة الفساد أو حتى اللجوء إلى المنظمات الدولية المعنية أو الاستعانة بمؤسسات قانونية - إدارية مختصة لها خبرة بهذا المجال .

* تشديد التشريعات الخاصة بمحاربة الفساد وإيجاد تشريعات أخرى تنسجم مع واقع الفساد وتشعباته وقوته، وبأثر رجعي، وتنقية مؤسسات القضاء من الفاسدين أو المتعاونين من المفسدين بناء على تاريخ كل منهم وخلفيته الوظيفية وإدائه المهني، وتركيز مهمة مقاضاة الفساد والفاسدين بأجهزة القضاء العراقي حصرا دون تكوين مؤسسات متعددة لذلك مما يتيح للفاسدين الوصول لبعض موظفيها أو تشتيت القضايا التي تحال إلى أي منها .

* يترافق كل ذلك مع حملة توعية وطنية جماهيرية تساهم فيها أجهزة إعلام الدولة المحايدة ومنظمات المجتمع المدني النزيفة ولا بأس من إشراك المؤسسات التعليمية في ذلك كالجامعات والمدارس الثانوية وغير ذلك من المنابر المؤثرة في المجتمع .

* عقد إتفاقيات دولية ثنائية أو اللجوء إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار يلزم الدول التي أوت الفاسدين أو قاموا بتوظيف أموالهم فيها بوجوب إعادة تلك الأموال إلى الخزينة العراقية بما يرافق ذلك من التزامات على الحكومة العراقية لتنفيذ تلك الإتفاقيات أو قرارات المؤسسة الأممية، وكذلك تنشيط مسلك العمل مع منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) لضمان إعادة الهاربين من الفاسدين إلى العراق لمواجهة القضاء بالتهم المنسوبة إليهم .

* العمل فورا على إعاقة عمل الفاسدين بإقتحام مؤسسات الدولة للمفاصل التي إستحوذ عليها الفاسدون مثل البنوك أو مؤسسات الصيرفة وغيرها بما يدفع المواطن أن يفضل اللجوء إلى المؤسسات الحكومية لإنجاز أعماله الخاصة وليس المنشآت المملوكة للقطاع الخاص ، كما يجب أن يترافق ذلك مع تقليل الروتين والبيروقراطية في عمل مؤسسات الدولة .

إن للوطن ولأجياله الشبابية واللاحقة حق على كل من يتصدى للعمل أو إدارة أية مؤسسة حكومية يتمثل في صيانة حقوقه وكرامته وضمان مستقبل أفضل ولا يبدأ كل ذلك إلا بالعمل الجاد للقضاء على الفساد والمفسدين.

الاقتصاد ومشكلات الطبقة العاملة

محمد صادق جراد



الكثير من الاسئلة تطرح نفسها في ذكرى عيد العمال العالمي واهمها، هل حصل عمال العراق على حقوقهم في ظل المتغيرات التي مرت على البلاد في العقود الاخيرة؟ وكيف كان تأثير مانسميه «التجربة الديمقراطية» على احوال العامل العراقي بعد ٢٠٠٣؟

من اجل الاجابة عن هذه التساؤلات علينا ان نشير الى حقيقة مهمة للغاية وهي ان اوضاع العمال واحوالهم المعيشية وحصولهم على حقوقهم تتوقف وتتأثر كثيراً بالوضع الاقتصادي في البلاد ومدى نجاح مشروع التنمية المستدامة، وبما ان الملف الاقتصادي في العراق يشهد الكثير من المشكلات والمعوقات كإهمال الصناعة والزراعة والاعتماد على تصدير النفط، فلقد انعكس ذلك على احوال الطبقة العاملة التي تعاني من الإهمال وتدني مستويات المعيشة وغياب المحامي والمدافع عن حقوقها، ونقص هذا النقابات العمالية الحقيقية التي تقوم بالدفاع عن حقوق اعضائها وتطالب الحكومات بحل المشكلات والمعوقات التي تواجه الطبقة العاملة.

وعلىنا ان نعترف بأن المشكلات التي تواجه الطبقة العاملة في اي دولة تكاد تكون مشابهة للدول الاخرى، ولهذا تم اختيار يوم الاول من ايار من كل عام بعد انعقاد المؤتمر العمالي العالمي في عام ١٨٩٠ الذي يعد انطلاقة حقيقية لتحقيق مطالب العمال، وكانت من أهم مقررات هذا المؤتمر اعتبار يوم الاول من ايار يوماً للاحتفال العالمي بعيد العمال ليكون مناسبة للمطالبة بالحقوق وتذكير العالم بأهمية الطبقة العاملة واحترام تاريخها النضالي الكبير ومسيرتها الحافلة بالتضحيات الكبيرة، إذ شهدت دول العالم المختلفة على مدار التاريخ مسيرات واعتصامات كبيرة طالبت بحقوق العمال التي سلبتها الحكومات الرأسمالية التي كانت تمارس انتهاكات كبيرة في حق هذه الطبقة المناضلة عبر محاولة تحقيق الربح الفاحش والبحث عن مصالحها الضيقة على حساب حقوق العامل البسيط.

ولن نجانب الحقيقة اذا ما قلنا بأن مايفعله الفاسدون اليوم في عدد من الدول يشابه كثيرا ما فعلته الطبقات الغنية والحكومات الرأسمالية سابقا، فإن احتكار المشاريع وضرب الاقتصاد الوطني واهمال الصناعة وفشل التنمية المستدامة كل هذه الامور تتسبب في مشكلات للطبقة العاملة وتجعلها بحاجة الى جهة نقابية حقيقية تعمل على رعاية مصالحهم والعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي.

قضاياها (سوالف) كتبت علينا

حمزة مصطفى



أحلى ما في الديمقراطية إنها تضمن لك حرية التعبير. المنتوج الوطني الوحيد يعني «صنع في العراق» هو الديمقراطية. بموجبها وتطبيقا للمادة ٣٨ من الدستور أنك تملك الحق في أن «تسولف»، نعم «سولف»

لا أحد يقول لك على عينك حاجب، بإمكانك أن تقلب بيت الشعر الشهير «مشيناها خطى كتبت علينا» الى «قضاياها سوالف كتبت علينا»، ليس ثمة فرق على الإطلاق طالما إنك لم تحرق الدستور.

تستطيع وبكل شفافية أن «تكعد» أعوج وتحجبي إذا عجبك «عدل» أو تستمر «أعوج» أو نص ونص أوحتي ثلثين وثلث، الديمقراطية تمنحك الحق في أن تتعامل مع المثل مثلما يعجبك لا مثلما أطلقه «أهلنا» في سالف الزمان.

في ظل الديمقراطية وجوهرها حرية التعبير تستطيع إنتقاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لأن العراق خارج تصنيف جودة التعليم، وفي ظل الديمقراطية وحرية التعبير تستطيع إنتقاد وزير الصحة ومدير صحة الرضاة ومدير الدفاع المدني ومدير مستشفى ابن الخطيب بل حتى ابن الخطيب نفسه. وفي ظل الديمقراطية وحرية التعبير تستطيع أن تدافع عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لأن خروج العراق من جودة التصنيف لا يتحمل معاليه مسؤوليته بل المؤامرات التي توالت على العراق.

وفي ظل الديمقراطية تستطيع الدفاع وبلا هوادة عن وزير الصحة ومدير الصحة ومدير الدفاع المدني ومدير المستشفى وابن الخطيب لأن الحريق يقع بين «القضاء والقدر»، وهو ما يعني إمكانية حصوله في «أرقى الأسر» وبين استمرار المؤامرات التي لا نستطيع بسببها أن «نحك شعر راسنا» مع إمكانية توجيه الاتهام الى الأخوة الصلعان الذين ليس لديهم شعر «يحكونه» مما يعني أنهم وحدهم يتحملون التقصير.

في ظل الديمقراطية وحرية التعبير تستطيع أن تنوح وبقربك حمامة. وبإمكانك أن تهنبل مثل عمرو بن كلثوم «الايجهلن أحد علينا.. فنجهل فوق جهل الجاهلينا» وبإمكانك أن تفخر مثل العنتبي «أنا الذي نظر الأعصى الى أدبي» وأن «تاخذلك صفة» مثل أبي العلاء المعري قبل أن تكتشف قبل كولومبس أن الأذن تعشق قبل العين أحيانا. سوالف الديمقراطية حلوة لأنها تعفيك من بناء مستشفى بيها خير ومدرسة بيها خير وشارع يبه خير و.. بخير بي سرجاو.

حقوق المواطن والثروة النفطية

يعقوب يوسف جبر



يعتمد اقتصاد الدولة في العراق بالدرجة الأولى على مورد النفط، بينما تنخفض الموارد الأخرى قياساً بهذا المورد الضخم، فكان ولا يزال اقتصاداً متذبذباً بين مد وجزر، تكتنفه العديد من

الازمات الاقتصادية في هذا البلد. ولأجل مواجهة هذه المشكلة من المفترض تضخيم الموارد الأخرى وتنميتها لإيجاد الحلول المناسبة لجميع الأزمات بما فيها أزمة انخفاض أسعار النفط، إذ تعددت خلال السنوات الماضية أسباب انخفاض برميل النفط، كان آخرها انتشار وباء كورونا وانخفاض الطلب على النفط، ونتيجة هذه التقلبات والأزمات تأثر وبتأثر الاقتصاد في العراق بشكل واضح بهذه التقلبات، وتترتب عليه بعض الآثار السلبية التي أثقلت وتثقل كاهل المواطن، منها انخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، وارتفاع أسعار البضائع، لكن مع بدء تعافي أسعار النفط والتوقعات التي أظهرتها بيانات وكالة الطاقة الدولية التي بينت أن احتياطات النفط المتراكمة في مرفق التخزين حول العالم أثناء انتشار وباء كورونا استنفدت عملياً، ما قد يزيد من ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من العام الحالي؛ ومن المهم جداً وينبغي على حكومة السيد الكاظمي انتهاج هذه الفرصة الذهبية؛ لتفعيل مشاريع تعدد الموارد وتنميتها، وعدم الاعتماد فقط على مورد النفط، وذلك من خلال تطوير قطاعي الزراعة والصناعة، فهذا المسعى سيهيئ الفرص اللازمة للقضاء على البطالة، ومعالجة ظاهرة الفقر، فضلاً عن ضرورة التوجه نحو اتباع سياسة استثمارية هادفة متوازنة، والسعي الجاد باتجاه تفعيل مشاريع الإعمار والبناء، إذ هنالك العديد من مشاريع الاستثمار والإعمار المعطلة منذ سنوات، بما فيها مشاريع البنى التحتية وجميع المشاريع الخدمية التي تمس حاجات المواطن. إذن ومع تعافي سعر النفط ينبغي على الحكومة العراقية في الوقت الحاضر العمل على تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة مداخيل المواطنين خاصة أفراد الطبقة الفقيرة، والالتفات إلى معاناتهم ووضع الخطط اللازمة لإنهائها، فالمواطنون خاصة الفقراء يجب أن تكون لهم الأولوية في سلم اهتمامات الحكومة. فمورد النفط ومنافعه حسبما نص عليه الدستور هو ملك جميع أبناء الشعب فهل ثمة خطة وسياسة ناجحة وهادفة تتبعها حكومة السيد الكاظمي لتفعيل هذا الحق الدستوري؟

إصلاح التعليم العالي

د. أثير ناظم الجاسور



يُعد التعليم من الركائز الأساسية والضرورية والمؤثرة التي من خلالها يُسهم في تكوين المجتمع وتحقيق طموحاته ويساعد على الارتقاء بالمجتمع وتقدمه على أساس أن للتعليم دور كبير في عملية التطوير والتحديث، فالتعليم العالي هو أحد الأركان المهمة للدولة لما يرفدها من خبرات أكاديمية وبكافة التخصصات أو على مستوى البحوث والدراسات التي تعمل على وضع الصياغات والنتائج العلمية فيما يخص عملية الإدارة والتخطيط

في العراق تعرض التعليم العالي لصدمات كبيرة بسبب السياسات التي اتبعت في إدارة هذه المؤسسة حتى قبل العام ٢٠٠٣ وزاد سوء بعد هذا العام كما حدث في مؤسسات الدولة الأخرى، فقد أصاب ضرر المحاصمة والمناطقية وتوافقية الديمقراطية الجديدة جميع هذه المؤسسات، وكل مؤسسة أخذت وما زالت تأخذ نصيبها من الإهمال والترهل والفساد والتدخل من قبل المنتفذين وأصحاب القرار الذين وجدوا في مؤسسات التعليم ضالتهم التي من خلالها يتم استرضاء هذا الطرف أو ذاك، يصاحب كل ذلك الإجراءات والقرارات التي بالضرورة تصب في خانة العبث وضياع الوقت، هذه المؤسسة التي كان من المتوقع أن تكون بعبدة عن معادلة الكعكة والتدخلات الخارجية والداخلية أصبحت اليوم في أولويات التفكير الحزبي والكتلي من خلال توزيع المناصب داخلها بالإضافة إلى التأثيرات في إصدار القرارات التي عكست واقع ترديها من خلال خروج العراق من التصنيفات العالمية للتعليم.

إن العراق وبعد هذه السنوات الطوال بات التعليم فيه كمن يرمي حجراً في الظلام إذا أصاب حقق الهدف وإن لم يصب فله كفة أخرى، بهذه الطريقة اليوم يتعامل النظام السياسي مع الواقع التعليمي في العراق، بالتالي كان من الضروري أن تكون هناك جملة من الإصلاحات الحقيقية لهذا القطاع المهم من قطاعات الدولة والآن:

أن ترسم سياسة تعليمية عراقية متعاشية مع الواقع العراقي محتوية للأزمات التي تمر به خصوصاً ونحن نمر كالعالم أجمع بمواجهة هذا الوباء اللعين الذي بات يهدد كل عمل الدولة، لكن التعليم ومؤسساته تضررت بشكل كبير بعد الإجراءات والممارسات غير المجدية، بالتالي فعلى القائمين على هذا القطاع دراسة الجوانب الفنية والصحية من خلال:

الجوانب الصحية للكواثر التعليمية وحمايتهم وعدم إرهاقهم في قضايا جانبية لا تمت إلى التعليم بصلة.

الجوانب القادية للطلبة ولكافة المراحل والتخصصات خصوصاً إن التعليم اليوم يحمله الكتروني وهذا يتطلب توفير أجهزة حديثة عالية الكلفة قد لا يستطيع جميع الطلبة توفيرها، بالإضافة إلى خدمة الانترنت المتردية التي بالضرورة تحسينها وهذا يتم من خلال رصد مبالغ لإنشاء منظومة خاصة بهذا الشأن.

تهيئة الأقسام الداخلية للطلبة بما يتلاءم والوضع الحالي وتجهيزها بمستلزمات الراحة لخلق أجواء الراحة للتفرغ للدراسة، بعد انتهاء ألباء.

عدم التدخل في اختيار المناصب القيادية في هذه المؤسسة من خلال حزب أو كتلة، واختيار ذوي الخبرة والكفاءة في العمل الإداري والعلمي لإدارة المؤسسات.

إنشاء مراكز بحوث متخصصة وبكافة التخصصات تعمل على تقييم عمل تشكيلات مؤسسات التعليم سنوياً من خلال دراسة إيجابيات والسلبيات والوقوف على مكامن الخطأ.

الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة من الأكاديميين المحالين على التقاعد كخبراء مساندين لتشكيلات المؤسسات التعليمية.

تحديث المناهج العلمية وبكافة التخصصات وتشكيل لجان علمية رصينة ترفد بكل ما هو جديد ومحدث في هذا الجانب.

إيفاد الأكاديميين كل ضمن تخصصه للدول المتقدمة لجلب كل ما هو حديث في تخصصاتهم.

إدخال القيادات في الوزارة وتشكيلاتها دورات تعمل على ترصين العمل الإداري، وتقليص عدد تولي المناصب القيادية في الجامعات والكليات والمعاهد.

تغيير القوانين وتأهيل المتعاطين للمخدرات

بشير خزعل



مشكلة انتشار المخدرات في العراق وصلت إلى حدود قياسية في نسب التعاطي بين الشباب وفئات أخرى، الأمر الذي سيدخل البلاد في معضلة كبيرة وتداعيات اجتماعية خطيرة بدأت بوادرها تنتشر في اوساط المجتمع العراقي وفي ملفات القضاء وبمختلف انواع الجرائم والاعتداءات

وحتم ان آفة المخدرات ستصيب اكبر نسبة من فئات المراهقين والشباب وحتى الرجال، اذ يتم تداولها في بعض مقاهي (التركيلة) وسيتوسع مدى انتشارها بفعل اتساع دائرة القائمين على تجارتها، استمرار انتشار هذه السموم سيؤدي الى خلق جيل ضائع نهايته السجون او المصحات العلاجية وفي كلتا الحالتين سيضاف عبءا اخر على كاهل المجتمع العراقي اولاً وعلى الدولة ثانياً، وعلى الرغم من إعطاء القانون المحاكم حق إلغاء العقوبة والاستعاضة عنها بالإيداع في مصحات علاجية، فإن مفوضية حقوق الإنسان أفادت بأن عدداً من المتعاطين يتخوفون من تسليم أنفسهم نتيجة ضرورة مرورهم بالإجراءات القانونية، فعقوبة الإتجار بالمواد المخدرة في القانون العراقي تصل إلى حدود الاعدام، أما الشخص المتعاطي فتصل العقوبة إلى السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات، وغرامة مالية لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على عشرة ملايين. وللمحكمة بدلاً من فرض العقوبة المنصوص عليها في القانون أن تودع من يثبت إدمانه في المؤسسات العلاجية أو مراجعة عيادات نفسية واجتماعية. ولأن علاج المتعاطين لا يمكن أن يتم إلا من خلال مرورهم بالجهات الأمنية فالتعامل مع متعاطي المخدرات بوصفهم مجرمين وليسوا ضحايا، يمثل أحد أكبر العوائق في عدم مراجعة مصحات التأهيل خوفاً من العقوبة القانونية، أعداد الموقوفين والمحكومين في قضايا تجارة المخدرات وتعاطيها لعام ٢٠١٨ بلغت ٩٣٢٨ شخصاً، أما عام ٢٠١٩ فقد سجل ٦٤٠٧ قضايا.

في حين بلغ عددهم منذ بداية العام الحالي ٢٠٢٠ لغاية الأول من شهر (أيلول) الماضي ٤٥٩٤ ما عدا إقليم كردستان، وهذه النسب باتت مقلقة بشكل متزايد، مع تجاوزها حدود ٤٠ في المئة بين بعض الفئات العمرية من الشباب، فالفئة العمرية التي تتعاطى المخدرات هي بين ١٥ و ٣٥ سنة، إلا أن النسبة الأكبر في مراكز علاج الإدمان تنحصر بين عمر ١٧ - ٢٥ سنة وتؤثر هذه الارقام مدى خطورة ما تؤول اليه مشكلة انتشار المخدرات والتهديدات الخطيرة التي تواجه المجتمع العراقي مع جهود رسمية ربما لا تتناسب وحجم المشكلة او محاولة تفكيكها، برغم المحاولات التي تقوم بها المؤسسات الأمنية من خلال محاولة تغيير بعض القوانين التي يمكن ان تساعد في اعادة تاهيل المتعاطين، بعض التقارير تشير الى وجود مقترح لدراسة في وزارة الداخلية تناقش امر المتعاطين وتحويلهم من متهمين إلى ضحايا، وإحالتهم إلى مصحات علاجية، وهذا الامر حتما سيسهل على الكثيرين من اللجوء إلى المصحات العلاجية وعدم اللجوء في مستنقع المخدرات إلى الأبد ، وهي بادرة جيدة نوعا ما، لكن يجب ان يكون هذا المقترح مشروطا بعدم الالتفاف على القانون حتى لا يتحول التاجر إلى متعاطي للافلات من العقوبة.

بعد كل حرب يجلس الساسة على طاولة واحدة

خالد الأسلامي



تلجأ الدول المتجاورة والتي يحدث بينها خلاف او مشكلة تتعلق بالحدود أو المياه أو أية مشكلة أخرى إلى وسيلة الحرب كحل أخير إذا لم تتوصل إلى التفاهم ومعالجة المشكلة أو الخلاف بالطرق الأخرى وبعد التأكد نهائياً من عدم نجاعة تلك الطرق التي تسمى بالطرق السلمية لمعالجة المشاكل التي تحصل بين الدول أو بين فئات

من نفس مجتمع تلك الدول وربما بين دول متباعدة جدا كما يحدث في زماننا هذا حيث تجيبش الدول العظمى جيوشها بالجرارة وأسلحتها المتطورة لتسييرها عبر المحيطات والبحار والأجواء والبراري لتعاقب دولة أعتزرت أو ضايقته مصالح تلك الدولة المتجربة والطاغية على مستوى العالم بعد ان تقوم بتفليق التهم الجراف على أنظمة تلك الدولة وتصفها بالديكتاتورية والظالمة والسارقة والمارقة وغيرها من الصفات الجاهزة في قوالب مصممة مسبقا والمخزونة في خزانات تلك الدول العظمى والتي تستخدمها عند الحاجة لتأليب شعوب الدولة المضادة لها ضد حكوماتها حتى وان كانت تلك الحكومات تعمل من اجل مصلحة بلدانها ولتظهر أن هذه الدول قادمة لنصرة ذلك الشعب المظلوم ضد تلك السلطة الباغية الظالمة الطاغية الديكتاتورية سواء كانت فعلا كذلك ام هي مجرد ذريعة لتحقيق ما تخفيه وراء ذلك من أهداف أخرى أصبحت لا تغيب عن نظر احد إلا من لا يريد أن يراها والذين هم غالبا المستفيدين من تلك الأهداف والتي هي غير مشروعة بكل تأكيد لأنها لو كانت لها أدنى نسبة من الشرعية لها التجأت إلى الوصول إليها بالقوة وليس لديها أي نخويل شرعي من أي جهة لتدافع عن شعوب لا تنتمي إليها دينيا أو عرقيا والدليل أن هنالك شعوبا تذيب بالآلاف يوميا من قبل حكوماتها ولم تحرك تلك الدول (الحريصة على سلامة الشعوب) ساكنا سوى التنديد اللفظي دون أي فعل رادع يوقف تلك المجازر من تلك الحكومات هي خادمة مطيعة لتلك الدول العظمى (المتفانية في خدمة المجتمعات الفقيرة وخصوصا المجتمعات العربية والإسلامية) .

ولكن ما يهمنا هنا ليس أسباب الحرب أو طريقتها أو الجهات القائمة بها وإنما يهمنا أن كل حرب لا يخسر فيها من يفرها ولن يكون ضحيتها حاكما أو مسؤولا أو سياسيا إلا ما ندر وإنما يكون أول وآخر ضحاياها وحطبيها ووقود نيرانها هي الشعوب وفي الغالب فقراء تلك الشعوب لأن الأغنياء في كل زمان ومكان لديهم من الإمكانيات والمحسوبة والوساطات ما يجنبهم خوض غمار تلك الحروب.

وعندما تضع الحرب أوزارها وينجلي غبارها على آلاف الضحايا من الفقراء من الناس ودمار هائل في ممتلكات الدولة والناس ، يعود الأغنياء وأولاد المسؤولين إلى الوطن معززين مكرمين بعد ان شاركوا فيها من خارج حدود بلدانهم عن طريق السهر في المنتديات والفنادق ذات السبعة نجوم في أحلى وأجمل عواصم العالم ومدنه .

ويتزامن مع عودة أولئك المساكين الذين اضطروا للسفر خارج بلادهم للدفاع عنها من خلال تلك المنتديات والنوادي والفنادق الراقية جلوس السادة السياسيين من كلا طرفي الحرب على طاولة مستديرة واحدة ليناقشوا سبل الحل الذي كان موجودات قبل بدء الحرب ولكنهم لا يستطيعون رؤيته إلا بعد أن يتم طلاء طريقه بلون الدم الأحمر الجميل البراق وتقديم كل تلك الضحايا والخسائر من الجهتين المتحاربتين (المتحاربتين فيما) بعد لكي يظهر أولئك السادة المسؤولين والسياسيين من كل الأطراف على أنهم أبطال ورموز للتاريخ أمام شعوبهم فالمعروف إن التاريخ يجد لهؤلاء الأبطال المزعومين مكانا حتى ولو كانوا غير ذلك ، وبعد عدة جلسات تفاوضية يتفق القادة الإبطال وينسون الحرب التي خاضوها واسبابها ومن كانوا وقودها.

هل السلام ممكن في الشرق الأوسط ؟؟

حسين شبكشي



الأخيرة فصلاً جديداً من التحول الكبير في مواقف تركيا، الأمر الذي أصاب الكثيرين بالدهشة الكبيرة. وزادت حالة التفاؤل الحذر في المنطقة. والبارحة خرج ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في حديث تلفزيوني في غاية الأهمية جاء فيه أنه يتطلع لعلاقة طيبة ومميزة مع الجارة إيران ويتمنى لها الخير. وجاء هذا التصريح بعد المبادرة السعودية الخاصة بإنهاء حالة الحرب في اليمن. وهذه فرصة جيدة جداً لفتح صفحة إيجابية ومختلفة بين السعودية وإيران ليزداد معدل التفاؤل الحذر في المنطقة.

وإذا كان السلام ممكناً بين بعض الدول العربية وإسرائيل كما رأينا تباعاً، فلنا أن نتخيل الآثار الإيجابية الممكنة المتوقعة في حالة نجاح إعادة العلاقات بين السعودية والدول العربية مع تركيا وإيران على شريطة الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الدول بأي شكل من الأشكال.

دوام الحال من المحال... هكذا تعلمنا السياسة عبر الأزمان. هناك فرصة سانحة لإعادة قراءة الموقف العام في المنطقة والتطلع إلى غد أفضل والبناء على المصالح المشتركة، خصوصاً في الجوانب الاقتصادية التي من شأنها أن تكون أرضية تعود بالفائدة على الجميع. هل هناك مبالغة في التفاؤل بسبب الملفات المعقدة الموجودة على الأرض؟ قد تبدو الإجابة عن هذا السؤال في منتهى الصعوبة الآن، فنحن بانتظار خطوات ما بعد التصريحات الإيجابية التي لا تقل أهمية.

وحتى حصول ذلك الأمر سيبقى السؤال الصعب قائماً بانتظار الإجابة الحاسمة له: هل السلام من الممكن أن يتم تحقيقه في الشرق الأوسط؟ بانتظار الأيام لترينا الإجابة عن ذلك بشكل عملي وواضح.

حصلت، لعل أولها وأهمها هي قمة العلا في المملكة العربية السعودية، التي شهدت صلحاً وتحولاً إيجابياً في العلاقات بين كل من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية مع دولة قطر، بعد قطيعة استمرت لسنوات من الزمن لتعود العلاقات الدبلوماسية بالتدريج. وكانت القمة مفاجأة سارة للمتابعين والمهتمين بالشأن السياسي، وكذلك أيضاً شعوب المنطقة، وذلك لأن المصالحة الكبرى جاءت من دون أي مقدمات أو تسريبات لها.

وبعد فترة قصيرة جداً تغيرت لهجة الحكومة التركية تجاه جمهورية مصر العربية، وبدأت في إرسال عدد من الرسائل الإيجابية عن طريق تصريحات رسمية للمسؤولين الأتراك، وتبع ذلك خطوات في غاية الأهمية كالتصريح التركي الرسمي بالإغلاق التام للبرامج الإعلامية المسيئة لمصر، والتي كانت تبيث من الأراضي التركية، والاعتراف بأن ثورة ٣٠ يونيو (حزيران) كانت تعبيراً عن رغبة الشعب المصري في التغيير، وأن تركيا لم تفهم ذلك بالقدر الكافي وقتها. وأبدت بعد ذلك أنقرة استعدادها للتعاون الأمني والاستخباراتي والسياسي والدبلوماسي «التام» مع القاهرة. واستمرت أنقرة في التودد والتقرب من القاهرة بشكل كان يدعو للدهشة والتعجب، خصوصاً عندما تقارن موقفها وتصريحاتها السابقة بحق مصر، فلا يمكن توصيف الموقف التركي الجديد إلا بالتبدل الكامل والتغيير ١٨٠ درجة بالمقارنة بما كانت الأمور عليه من قبل.

ولم يتوقف العزل والتودد التركي عند مصر وحدها، إذ خرجت تصريحات أخرى مفاجئة مفادها أن تركيا ترغب في تحسين العلاقات مع دول الخليج، وأنها جادة في هذا الأمر، واستمرت التصريحات الدافئة والناعمة من تركيا لتتوجه هذه المرة باتجاه السعودية تحديداً وبشكل مركز لتقول فيها إن تركيا تحترم القضاء السعودي وتحترم أحكامه كافة وتحترم الحكم القضائي الصادر في المحاكم السعودية بخصوص قضية جمال خاشقجي، لتوضح بعدها أنها تسعى إلى علاقات تجارية وسياسية جيدة مع السعودية.

واعثرت هذه التصريحات التركية

منطقة الشرق الأوسط عُرفت تقليدياً بأنها منطقة صراعات ونزاعات وخلافات وحروب مختلفة، ولذلك لم يعد أهلها يستغربون حصول الأحداث المقلقة بين دول المنطقة المختلفة على مر الزمن. ولكن هناك حالة من التفاؤل الحذر جداً بدأت تسري في المنطقة بصورة عامة. وانطلقت هذه الحالة مع عدة أسباب وقعت وأحداث حصلت، لعل أولها وأهمها هي قمة العلا في المملكة العربية السعودية، التي شهدت صلحاً وتحولاً إيجابياً في العلاقات بين كل من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية مع دولة قطر، بعد قطيعة استمرت لسنوات من الزمن لتعود العلاقات الدبلوماسية بالتدريج. وكانت القمة مفاجأة سارة للمتابعين والمهتمين بالشأن السياسي، وكذلك أيضاً شعوب المنطقة، وذلك لأن المصالحة الكبرى جاءت من دون أي مقدمات أو تسريبات لها.

وبعد فترة قصيرة جداً تغيرت لهجة الحكومة التركية تجاه جمهورية مصر العربية، وبدأت في إرسال عدد من الرسائل الإيجابية عن طريق تصريحات رسمية للمسؤولين الأتراك، وتبع ذلك خطوات في غاية الأهمية كالتصريح التركي الرسمي بالإغلاق التام للبرامج الإعلامية المسيئة لمصر، والتي كانت تبيث من الأراضي التركية، والاعتراف بأن ثورة ٣٠ يونيو (حزيران) كانت تعبيراً عن رغبة الشعب المصري في التغيير، وأن تركيا لم تفهم ذلك بالقدر الكافي وقتها. وأبدت بعد ذلك أنقرة استعدادها للتعاون الأمني والاستخباراتي والسياسي والدبلوماسي «التام» مع القاهرة. هل السلام ممكن في الشرق الأوسط؟ - حسين شبكشي -

الشرق الأوسط

٢٠٢١، ٢٩ April

منطقة الشرق الأوسط عُرفت تقليدياً بأنها منطقة صراعات ونزاعات وخلافات وحروب مختلفة، ولذلك لم يعد أهلها يستغربون حصول الأحداث المقلقة بين دول المنطقة المختلفة على مر الزمن. ولكن هناك حالة من التفاؤل الحذر جداً بدأت تسري في المنطقة بصورة عامة. وانطلقت هذه الحالة مع عدة أسباب وقعت وأحداث

خاطرة من ألمانيا ...

هل التجربة السودانية التحريرية ممكنة في العراق ...؟

الدكتور غالب العاني



بدأت الاحتجاجات في السودان متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية فيما يسمى بالربيع العربي التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١ وخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ كانون الثاني المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، وكانت هذه الاحتجاجات تطالب بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كما نادى بعضها بتغيير النظام ، وبعض هذه الاحتجاجات دعا إليها بداية طلبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

وكامتداد لها - وفي ١٩ كانون الاول عام ٢٠١٨ حتى - ١١ / نيسان ٢٠١٩- وقعت سلسلة مستمرة من الاحتجاجات الجماهيرية في السودان التي تحولت الى ثورة شعبية عارمة ، ساهمت بها الجموع السودانية الغفيرة من احزاب وطنية معارضة ونقابات واتحادات للشغيلة والطلبة والشباب والمهندسين والمحامين والاطباء والخريجين من جميع الاختصاصات تحت اسم (تجمع المهنيين) ضد الدكتاتورية والحكم الرجعي المعادي للشعب ومصلحه الحيوية.. لقد كانت معظم الظروف الموضوعية والذاتية مهيئة لها .

فمقارنة بين الازوضاع المتردية في السودان قبل الثورة وبين الازوضاع السيئة في العراق في ظل حكم الجهات الطائفية السياسية والمحااصات الائتلية للطبقة السياسية الفاسدة والمفسدة الحاكمة منذ الغزو الإنكليزي-امريكي واحتلاله للعراق في عام ٢٠٠٣ ، نرى أن هناك تشابهاً كبيراً في نواحي عديدة اخص منها :

** الفقر وتفشي البطالة ، وغلء المعيشة ، وارتفاع الأسعار ، وسوء الخدمات في المجالات الحياتية كافة :

** الفساد المالي والاداري المستشري في جسد الدولتين...

** انعدام الحريات الخاصة والعامة وتضييق الخناق على المعارضين لنظام الحكم ..

** ومحاربة التظاهرات والاحتجاجات بالرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع المحرمة دولياً، والملاحقة والاعتقالات والاعتقالات والتغيب ، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة لمجمل حقوق الانسان الاساسية.

** لقد كانت المطالب المطروحة في البداية تنحصر في اتجاه تحقيق الاصلاحات الاقتصادية وتحسين الخدمات الضرورية، (كهرباء، صحة، تعليم، مكافحة البطالة.. الخ)، ثم تطورت هذه الاهداف بعد ان سالت دماء الابرياء السلميين الغفيرة في الساحات والشوارع ، مما ادى الى تصاعد وتيرة تطور الشعارات التي أخذت تنادي بـ :

** إسقاط النظام الدكتاتوري والاستبدادي عن طريق تصعيد الاحتجاجات والتظاهرات في الساحات ، وكذلك الاعتصامات المختلفة والدعوة للاعتصام والعصيان المدني العام تحت الشعار الرئيسي للتظاهرات(سلمية الحراك وكافة أشكال الفعاليات الأخرى) ..

لقد شارك الالاف من المتظاهرين، نساء ورجالاً، شباباً وشيوخاً، وبعد ارتكاب عدة مجازر راح ضحيتها العشرات من المتظاهرين في السودان والمئات في العراق والالاف من الجرحى والمعتقلين والمغيبين من الطرفين ، وكانت النتائج متغايرة .

فأين يكمن الفرق بين الحالتين في السودان والعراق ؟ - في رأيي - إن الفرق الجوهرى بينهما ، رغم التطابق في الازوضاع الحياتية المأسوية ، هو انحياز قطعات من الجيش السوداني وقادتها الى معسكر الثورة والثوار واستطاعوا متحدّين ان يسقطوا النظام الدكتاتوري البغيض ويعتقلوا رئيسه (عمر البشير) ومساعديه بعد حكم دموي يقارب الثلاث عقود لهم .. (لأن الجيش السوداني جيش مهني له حس وطني لبلدهم) .. وبدؤا بعد التحرر شرعوا ببناء السودان الوطني ذو التوجه الديمقراطي على قاعدة دولة المواطنة الديمقراطية المستقلة..

ان العراق اليوم ، وبعد انتفاضته التشريعية الباسلة لم يعد العراق ما قبلها من جوانب عديدة ، اهمها :

• زيادة الوعي الوطني ، وخاصة في اوساط الشبيبة والنساء ومشاركتهم الفاعلة في الحراك الشعبي .

• وتمسكها واعتزازها بالهوية العراقية الوطنية ..

• ونضالها المستمر من اجل الحرية و الاستقلال والكرامة الانسانية والعراقية ..

واعتقد بان الحراك التشريعي والجماهير الواسعة الملتفة حوله مدعوة هنا (الى الاسراع بتكوين الجبهة الشعبية العريضة) التي سوف تساهم بتفجر الانتفاضة الجديدة بعد ما يسمى بالانتخابات المبكرة المتوقع ان تكون فائتلة (بسبب وجود السلاح المنفلت والعال السياسي المسروق وهيمنتهم الكاملة على مفاصل الدولة) ، واملنا كبير بانحياز الجيش العراقي الى الثوار وإعادة التجربة السودانية الرائدة ، بما ينهي وجود وتدخل اطراف اقليمية ودولية في الهيمنة والسيطرة على العراق من خلال المليشيات الولائية والعملاء الذين ليس لهم ارتباط بهذا الوطن (العراق) المستباح .